الأمم المتحدة S/PV.8493

# مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

## الجلسة ٨٤٩٣

الأربعاء، ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٩، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيد دولاتر | (فرنسا) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي | السيد نيبنزيا |
| | ألمانيا | السيد هويسغن |
| | إندونيسيا | السيد شهاب |
| | بلجيكا | السيدة فان فليربرغ |
| | بولندا | السيدة فرونيتسكا |
| | بيرو | السيد ميثا – كوادرا |
| | الجمهورية الدومينيكية | السيد ترويلوس يابرا |
| | جنوب أفريقيا | السيدة غولاب |
| | الصين | السيد وو هايتاو |
| | غينيا الاستوائية | السيد إسونو مبينغونو |
| | كوت ديفوار | السيد إيبو |
| | الكويت | السيد العتيبي |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد آلين |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد كوهين |

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1908683 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

*افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.*

## إقرار جدول الأعمال

*أقر جدول الأعمال.*

## الحالة في الشرق الأوسط

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطتين التاليين: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، والسيد راميش راجاسينغهام، مدير شعبة التنسيق في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

**السيدة ديكارلو** (*تكلمت بالإنكليزية*): في وقت سابق من هذا الشهر، دخل النزاع السوري عامه التاسع. لقد مرت ثماني سنوات طويلة ومروعة كابد الشعب السوري خلالها الويلات، ولا يبدو الفرج قريبا.

ويلاحظ الأمين العام ببالغ القلق تدهور الحالة في إدلب في الأسابيع الأخيرة في خضم تصاعد العنف. وقد اطلعنا على تقارير تفيد بوقوع اشتباكات بالمدفعية وقذائف الهاون وشن غارات جوية، والتي تردد أن بعضها قد أصاب أهدافا مدنية، مما سبب إصابات في صفوف المدنيين وأدى إلى تشرد عشرات الآلاف. وثمة تقارير تفيد بأن هيئة تحرير الشام شنت هجمات صاروخية في غارات عبر خطوط التماس، أسفرت عن إصابات في صفوف الجنود الحكوميين والمدنيين.

ويساور الأمم المتحدة القلق إزاء الضغط الذي يفرضه هذا التصعيد على مذكرة التفاهم الموقعة بين روسيا وتركيا، والتي احتوت إلى حد كبير امتداد العمليات العسكرية في المنطقة، وذلك منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. ويحدونا الأمل في أن تساعد الدوريات المنسقة التي أعلنت عنها مؤخرا روسيا وتركيا في تفادي مزيد من التصعيد في المنطقة الشمالية الغربية، ونحثهما على التقيد بالترتيبات المتفق عليها بشأن إدلب، ونحض جميع الجهات المعنية على وقف العنف وتحقيق استقرار الحالة التي باتت خطيرة.

كما ندعو الجهات الضامنة إلى العمل معا من أجل التصدي لمسألة الجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن في امتثال تام للقانون الدولي الإنساني، وهو أمر أساسي لتجنب التشريد الجماعي ومن ثم تلافي حدوث كارثة إنسانية أخرى. وفي الأسبوع الماضي، أعلنت جماعة ”قوات سورية الديمقراطية“ التي يدعمها التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة سيطرتها على قرية الباغوز، آخر معاقل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على الأراضي السورية، وهو ما يمثل تقدما هاما على درب مكافحة الجماعات الإرهابية التي تسببت في مآس لا توصف لعدد لا يحصى من الضحايا. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به للتصدي بشكل كامل للتهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية.

وفي الوقت نفسه، يفرّ الآلاف، معظمهم من النساء والأطفال، جراء عمليات مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في دير الزور، حيث وصلوا إلى مخيم الهول في محافظة الحسكة. ولقي أكثر من ١٤٠ طفلا حتفهم في طريقهم إلى مخيم الهول أو بعد وصولهم بقليل. وثمة حاجة ماسة إلى مواصلة وتعزيز الاستجابة لتلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية لقرابة ٠٠٠ ٧٢ شخص هناك، فيما يُنتظر وصوف الآلاف غيرهم.

وفي المنطقة الشمالية الشرقية، تشجع الأمم المتحدة بقوة الجهود الدبلوماسية الدولية لكفالة تفادي التصعيد العسكري

بأي ثمن. لأن أي تصعيد في المنطقة الشمالية الشرقية قد يؤدي إلى عواقب مدمرة تطال المدنيين، وتَهَيِّئ ظروفاً تفضي إلى ظهور تنظيم الدولة الإسلامية مجددا. وأعيد مجددا تذكير الأمين العام للمجتمع الدولي بأنه لا يمكن لعمليات مكافحة الإرهاب أن تطغى على المسؤوليات المتعلقة بحماية المدنيين.

وسيستمع المجلس بعد قليل إلى زميلي من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ولكنني أود أن أوجه ندائي الشخصي من أجل السماح بإيصال مواد الإغاثة الإنسانية بشكل مستمر ودون عوائق إلى المدنيين في جميع أنحاء سورية، ولا سيما إلى الركبان، حيث أوصلت الأمم المتحدة المساعدات آخر مرة في منتصف شباط/فبراير. وقد بلغتنا تقارير تفيد بقطع طرق تجارية أخرى، مما يجعل السكان المقيمين في تلك التجمعات السكنية في وضع أكثر هشاشة عن ذي قبل. وتعمل الأمم المتحدة مع جميع الأطراف لإيجاد حل دائم، يشمل نقل المقيمين في التجمعات السكنية هذه إلى مناطقهم الأصلية أو تلك التي يختارونها.

ولا يمكن أن يكون الحل الدائم ناجحاً إلا من خلال نهج مبدئي محكم التخطيط يكفل احترام معايير الحماية الأساسية. وهو أمر يتطلب المشاركة البناءة لجميع الأطراف المعنية، الحكومة السورية وجماعات المعارضة المسلحة المشاركة في عملية التسوية وروسيا والولايات المتحدة والأردن، والتنسيق فيما بينها. وفي غضون ذلك، فإن الأمم المتحدة تنتظر الحصول على موافقة من الحكومة تسمح بدخول قافلة ثالثة من قوافل المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة. وأشجع جميع الأطراف على التعاون وعلى أن تشعر بمدى إلحاح هذه المسائل الإنسانية.

إن تخفيف حدة التصعيد تخفيفاً مستمراً يفضي إلى وقف نهائي لإطلاق النار على كامل التراب الوطني وتحسين أوضاع السوريين بشكل ملموس هي أمور أساسية لعملية سياسية ذات مصداقية يمكن أن تسفر عن التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وفي هذا الصدد، دأب المبعوث الخاص بيدرسن على السعي إلى تعزيز الأهداف الخمسة التي عرضها على المجلس في ٢٨ شباط/فبراير (انظر S/PV.8475). وهذه الأهداف هي أولاً، الشروع في حوار مستمر مع الحكومة السورية والمعارضة وتعميقه بشأن بناء الثقة في بيئة آمنة وهادئة ومحايدة؛ ثانياً، رؤية اتخاذ المزيد من الإجراءات الملموسة بشأن المحتجزين والمختطفين والمفقودين؛ ثالثًا، إشراك طائفة واسعة من السوريين في العملية السياسية؛ رابعا، تشكيل لجنة دستورية موثوقة ومتوازنة وشاملة في أقرب وقت ممكن؛ خامسا، مساعدة الأطراف الدولية على تعميق حوارها في اتجاه تحقيق الهدف المشترك المتمثل في التوصل إلى تسوية سياسية موثوقة ومستدامة للنزاع السوري، يمكن أن تحظى بشرعية دولية.

وفيما يخص الهدف الأول، عقد المبعوث الخاص اجتماعًا ثانيًا مع الحكومة السورية في دمشق واجتماعًا آخر مع لجنة المفاوضات السورية المعارضة في الرياض. لقد تعمقت كلتا المشاورتين بشأن المسائل التي يشملها القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ولم يكن هناك أي موضوع غير قابل للنقاش، ورحب الطرفان بحوار واسع النطاق. وتعد هذه المشاركة المنتظمة والمهمة، ضرورية لتحديد خطوات ملموسة لبناء الثقة في بناء بيئة آمنة وهادئة ومحايدة.

ويتجلى هدفنا الثاني في العمل الملموس على إطلاق سراح المحتجزين والمختطفين وتوضيح مصير الأشخاص المفقودين، وقد أثير بعمق مع الحكومة والمعارضة. وفي ١٨ آذار/مارس في موسكو، قدم مكتب المبعوث الخاص عدداً من الاقتراحات الملموسة إلى الفريق العامل المعني بالإفراج عن المحتجزين/المختطفين وتسليم الجثث، فضلاً عن تحديد هوية الأشخاص المفقودين، والأمم المتحدة عضو فيه، جنبا إلى جنب مع إيران والاتحاد الروسي وتركيا. وكان أحد طلبات الأمم المتحدة الرئيسية هو تجاوز مجرد تبادل وجهات النظر الفردية والتركيز على إطلاق

السراح المتزامن لأعداد غير متكافئة، وهو ما لم يعارضه الأعضاء الآخرون في الفريق العامل. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى الاتفاق على تفاصيل بشأن عملية الإطلاق التالية، بما في ذلك أعداد الأشخاص الذين سيتم إطلاق سراحهم، وتوقيت ورصد إطلاق سراحهم، بالتعاون الوثيق مع الأطراف السورية. علاوة على ذلك، اقترحت الأمم المتحدة أن يجتمع الفريق العامل في جنيف في المستقبل القريب.

وفي نهاية المطاف، يريد الأمين العام أن تنتقل هذه المناقشات من مجرد الأقوال الطيبة إلى الأفعال الطيبة، وأن يرى إطلاق سراح أكبر عدد ممكن من المحتجزين وتوضيح لمصير الأشخاص المفقودين. ويمكن لإحراز تقدم فيما يخص هذا الملف بناء الثقة في إمكانية إقامة سورية جديدة، خاصة بالنسبة لأولئك الذين يريدون العودة. لقد تأثرت الكثير من الأسر السورية، وهي تتوق إلى رؤية حلول حقيقية لهذه المشكلة.

وفيما يخص الهدف الثالث، تستمر المشاركة في ضمان إدراج أولويات وأصوات مجموعة واسعة من السوريين، داخل سورية وفي الشتات، في العملية السياسية. وفي الآونة الأخيرة، سمعت الأمم المتحدة الأصوات المتنوعة للمجلس الاستشاري للمرأة السورية والمجتمع المدني السوري خلال مؤتمر بروكسل الثالث لدعم مستقبل سورية. وسمعنا عن كيفية تأثير الصراع على حياتهم، وكذلك عن قوتهم وقدرتهم على الاستجابة للاحتياجات الرهيبة الناجمة عن الصراع. إن هذه المشاركة الواسعة النطاق، لكل فئات المجتمع السوري تساعد على تعزيز الملكية السورية لتشكيل مستقبل سورية. وتشكل هذه المناقشات الضرورية والصعبة، نموذجا مصغرا للمشاركة الفعالة المطلوبة لكلا الطرفين المتفاوضين. ويجب معالجة القضايا التي تؤثر على السوريين، بما في ذلك العقبات التي تحول دون العودة الطوعية والآمنة والكريمة. إن التسوية السياسية التي تلبي احتياجاتهم وتطلعاتهم المشروعة ستساعد على النهوض بذلك.

وفيما يتعلق باللجنة الدستورية، الغرض من الهدف الرابع هو فتح الباب أمام عملية سياسية أوسع نطاقا، وقد أدت المناقشات التي جرت حتى الآن، بما في ذلك مع الحكومة والمعارضة، إلى إبرام اتفاق من حيث المبدأ على أن إطلاق لجنة دستورية قابلة للاستمرار، سيتطلب مجموعة من التفاهمات لتنظيم عملها. ويجب أن يشمل ذلك تفاهمات بشأن ولاية اللجنة وهيكلها وترتيبات التصويت والمشاركة؛ ودور التيسير الذي تضطلع به الأمم المتحدة والضمانات المتعلقة بسلامة وأمن جميع المشاركين في اللجنة الدستورية. وتستمر المناقشات أيضًا لتسهيل وضع اللمسات الأخيرة على قائمة الثلث الأوسط لأعضاء اللجنة. ولا توجد مواعيد نهائية مصطنعة، لكن المبعوث الخاص يأمل الآن أن يتمكن من المضي قدمًا في أقرب وقت ممكن في الدعوة لعقد اجتماع للجنة دستورية موثوقة ومتوازنة وشاملة وقابلة للاستمرار تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف. ويجب أن نظل ملتزمين بالسعي إلى تمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة كحد أدنى في اللجنة.

ويتجلى الهدف الخامس في تحسين الحوار والتعاون الدوليين بشأن سورية. إن الأوضاع في إدلب والركبان والهول، وعدم اليقين بشأن الشمال الشرقي وإمكانية التصعيد الإقليمي تؤكد جميعها على الحاجة إلى استمرار هذا التعاون. ويجب أن نتجنب سوء التفاهم والإجراءات التي يمكن تصعد الأمور.

وفي هذا الصدد، أحاط الأمين العام علما بالتطورات المتعلقة بالجولان السوري المحتل. إن موقف الأمم المتحدة تحدده قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن هذه المسألة. وستستمر جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تيسير عملية سياسية في سورية، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، في التقيد الكامل بمبادئ سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

أخيرًا، فإننا نرحب بالسخاء الذي أبان عنه المانحون في مؤتمر بروكسل، والعدد القياسي للتعهدات بدعم الشعب

السوري والتعبير العريض عن الدعم من قبل جميع الحاضرين لتسوية سياسية للأزمة السورية تحت رعاية الأمم المتحدة. وكما ذكّرنا الأمين العام خلال الذكرى السنوية الكئيبة لاندلاع الصراع، فعلى المجتمع الدولي التزام أخلاقي وحتمية سياسية بدعم السوريين للتوحد حول رؤية تعالج الأسباب الجذرية للصراع وتقود إلى حل سياسي متفاوض عليه، وفقًا لقرار المجلس ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة ديكارلو على بيانها.

أعطي الكلمة الآن للسيد راجاسنغهام.

**السيد راجاسنغهام** (*تكلم بالإنكليزية*): إن هذا الشهر يصادف ذكرى مرور ثماني سنوات على بداية الأزمة السورية، ثماني سنوات أزهقت خلالها العديد من الأرواح؛ ثماني سنوات من تمزيق العائلات؛ ثماني سنوات تعرض خلالها الأطفال لأعمال عنف مؤلمة بلا داع.

وبعد مرور ثماني سنوات، لم تنته الأزمة الإنسانية في سورية بعد. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن ١١,٧ مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية داخل البلد في عام ٢٠١٩. ويعيش أكثر من ٥,٦ مليون سوري كلاجئين في جميع أنحاء المنطقة. وبينما انخفضت أعمال العنف في العديد من الأماكن، فقد شهدت أماكن أخرى في الأسابيع الأخيرة تعرض أعداد متزايدة من المدنيين للقتل والإصابة.

ولا تزال الحالة في إدلب والمناطق المحيطة بها في شمال غرب سورية، مصدر قلق بالغ. وأعقب الاتفاق على إنشاء منطقة منزوعة السلاح، الذي أعلنه الاتحاد الروسي وتركيا في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، انخفاض أعمال العنف في معظم أنحاء الشمال الغربي. لكن الأسابيع الأخيرة شهدت ارتفاعًا مثيرًا للقلق في الإصابات بين المدنيين وعمليات نزوح جديدة، مع زيادة القصف على طول الخطوط الأمامية، وتكثيف للغارات الجوية وعددا متزايدا من الهجمات شملت استخدام أجهزة متفجرة محلية الصنع في المناطق الحضرية، بما في ذلك مدينة إدلب. كما تم استهداف المناطق السكنية في مدينة حلب بقذائف الهاون ونيران القناصة. وخلال الشهر الماضي وحده، قتل ٩٠ شخصًا، نصفهم تقريباً من الأطفال. وبحسب التقارير، نزح ما لا يقل عن ٨٦٠٠٠ شخص جراء تصاعد أعمال العنف مؤخرا. وأفيد عن استهداف المرافق الصحية، بما في ذلك مستشفى في مدينة سراقب كان قد تم الاتفاق من خلال إجراءات جرى تحديدها مع الأطراف على أنها خارج ساحة النزاع كما وردت تقارير عن تعرض المدارس للقصف.

وخلال شهر آب/أغسطس الماضي، تحدث الأمين العام عن ”المخاطر المتزايدة لوقوع كارثة إنسانية في حالة حدوث عملية عسكرية واسعة النطاق في إدلب“. واليوم، لا تزال هذه المخاطر تلوح في الأفق. وتستمر المنظمات الإنسانية في الاستجابة للاحتياجات في إدلب والاستعداد لاحتمال حدوث مزيد من التدهور، ولكن كما ذكرنا سابقًا، فإن حدوث هجوم عسكري شامل في المنطقة من شأنه أن يفوق قدرات الاستجابة الإنسانية. لذلك نكرر دعوة الأمين العام لجميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس وإعطاء الأولوية لحماية المدنيين. ومن الأهمية بمكان أن يكون احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في صلب الجهود العسكرية التي تبذلها الأطراف لمعالجة الوضع الميداني الصعب في منطقة الشمال الغربي.

ويستمر وصول عشرات الآلاف من المشردين – الغالبية العظمى منهم من النساء والأطفال – إلى مخيم الهول في محافظة الحسكة، قادمين من جنوب شرق محافظة دير الزور. والحالة الصحية لمعظم الوافدين الجدد سيئة للغاية، وتبدو على الكثير منهم أعراض الكرب والمعاناة من الصدمات النفسية والإصابات وسوء التغذية والإجهاد. فقد قاموا برحلة مضنية

لمئات الكيلومترات في شاحنات مفتوحة بعد تعرضهم، في كثير من الحالات، لأعمال عدائية عنيفة لفترات طويلة وبعد أن عاشوا لسنوات في حالة من الحرمان الشديد وانتهاكات حقوق الإنسان تحت حكم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ١٤٠ شخصا ماتوا منذ أوائل كانون الأول/ديسمبر، إما في الطريق إلى مخيم الهول أو بعد وقت قصير من وصولهم إليه؛ ونحو ٨٠ في المائة من هؤلاء هم من الأطفال دون سن الخامسة.

ويتجاوز عدد سكان الهول الآن ٠٠٠ ٧٢ نسمة – بزيادة أكثر من ٠٠٠ ٢٥ شخص مقارنة بالشهر الماضي – فيما توجد مؤشرات على أنه من المحتمل أن يكون هناك المزيد من الناس في طريقهم إلى المخيم. وقد أسرعت الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني بالحشد لعملية إغاثة كبيرة، وهم يواصلون تعزيز الاستجابة، وهو ما يتم في كثير من الحالات من خلال إعادة توجيه القدرات والمخزونات من أجزاء أخرى من البلد.

ويجري الآن تقديم الغذاء والمأوى والمياه وتوفير خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية والمواد غير الغذائية والخدمات الصحية وخدمات الحماية للوافدين الجدد. وتمشيا مع المبادئ الإنسانية، يجري كذلك تقديم المساعدات القائمة على الاحتياجات إلى النساء والأطفال القادمين من بلدان ثالثة، بما في ذلك أفراد أسر من يشتبه في أنهم مقاتلون أجانب. غير أن الحالة لا تزال صعبة للغاية، حيث يتجاوز معدل الوافدين الجدد قدرة الموقع بكثير. وهناك جهود جارية للتوسع. ومن المهم للغاية أن تواصل الدول الأعضاء دعم المنظمات الإنسانية بحياد من خلال توفير ما يلزم من مساعدات لإنقاذ الأرواح في مخيم الهول.

وتطرح الحالة في مخيم الهول وجنوب شرق دير الزور عددا من التحديات المعقدة فيما يتعلق بالحماية. ومن هذه التحديات الغياب الملحوظ للذكور البالغين والفتيان المراهقين فوق سن ١٥ في المخيم. وتقع على الأطراف التزامات واضحة بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بمعاملة جميع الأشخاص الخاضعين لسلطتها معاملة إنسانية والسماح للأشخاص المحرومين من حريتهم بالتواصل مع أسرهم. ويجري كذلك توفير حماية خاصة لجميع الأطفال تحت سن ١٨، بمن فيهم أولئك المرتبطون بالمقاتلين.

وقد وردت تقارير عن تدمير واسع للمنازل والهياكل الأساسية في ناحية هجين والباغوز وغيرهما من المناطق الأكثر تضررا بشكل مباشر من عمليات مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية. وسيمثل ارتفاع مستويات التلوث بالمتفجرات الخطرة عقبة إضافية خطيرة أمام العودة الآمنة لعشرات الآلاف من المدنيين الذين نزحوا عن المنطقة. ولا بد من التعبئة السريعة للقدرات المتعلقة بإزالة أخطار المتفجرات، بما يتماشى مع التزامات الأطراف بمقتضى القانون الدولي الإنساني.

وترحب الأمم المتحدة بالجهود المبذولة لدعم إيجاد حلول دائمة لما يزيد عن ٠٠٠ ٤١ شخص ما زالوا عالقين في مخيم الركبان المؤقت. وقد عبر حوالي ٩٥ في المائة من الأشخاص الذين شملهم استقصاء أجرته أفرقة الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري في الشهر الماضي عن رغبتهم في مغادرة المخيم، على الرغم من أن معظمهم أشار كذلك إلى شواغل شتى فيما يتعلق بالحماية.

وبدأت عمليات الخروج من الركبان في الأيام الأخيرة. وغادر حوالي ٣٦٢ شخصا المخيم في ٢٣ آذار/مارس، ومروا عبر نقطة تفتيش وموقع عبور حكوميين ووصلوا في ٢٤ آذار/مارس إلى ملجأ جماعي في مدينة حمص، حيث تلقوا مساعدة إنسانية من الهلال الأحمر العربي السوري، بدعم من الأمم المتحدة. ويُتوقع استمرار عمليات مغادرة المخيم بشكل تدريجي في الأسابيع المقبلة. ولا تزال المناقشات جارية مع الأطراف المعنية الرئيسية، بما في ذلك الحكومة السورية والاتحاد الروسي

والولايات المتحدة وحكومة الأردن، لزيادة توضيح العملية ومعالجة الشواغل التي أثارها الناس في الركبان.

وتواصل الأمم المتحدة إعادة تأكيد أهمية اتباع نهج يستند إلى المبادئ ومخطط له بعناية، بما يكفل احترام معايير الحماية الأساسية ولا يعرض النازحين الضعفاء، والكثيرون منهم مصابون بصدمات نفسية، للمزيد من الضرر. ويجب أن تكون جميع التنقلات طوعية وآمنة وكريمة وأن يجري القيام بها استنادا إلى قرارات مستنيرة، مع كفالة وصول المساعدات الإنسانية في جميع المراحل.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الأمم المتحدة تدعو بقوة إلى تقديم مزيد من المساعدة الإنسانية لأولئك الذين لا يزالون في الركبان. ولذلك، طُلب السماح بإرسال قافلة ثالثة ليتسنى تلبية الاحتياجات الأساسية قبل حلول شهر رمضان الذي يبدأ في أوائل أيار/مايو. وقد بدأت الأغذية والأدوية وغيرها من الإمدادات المنقذة للحياة التي سُلمت في شباط/فبراير بالفعل في النفاد، وسيكون تجديد المخزونات ملحا على نحو متزايد خلال الأسابيع القادمة.

وقد أشار الأمين العام في وقت سابق من هذا الشهر، إلى أنه ”إذ يدخل النزاع عامه التاسع، يظل السوريون يعانون من أسوأ النزاعات في عصرنا“. ودعا الأمين العام إلى حماية المدنيين في إدلب وإلى توسيع نطاق احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وسلط الضوء على أهمية مواصلة تحسين إمكانية الإيصال المستمر للمساعدات الإنسانية. ويظل حجم التحديات الإنسانية التي تواجه الشعب السوري مذهلا بكل المقاييس. ويظل الدعم الدولي للجهود الرامية إلى تلبية احتياجات الملايين من السوريين أمرا بالغ الأهمية.

وتعهد المانحون، في مؤتمر بروكسل الثالث بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة، الذي عقد في ١٤ آذار/مارس، بتقديم مساعدات قياسية قدرها ٧ بلايين دولار لتلبية الاحتياجات داخل سورية وكفالة تقديم الدعم للاجئين والمجتمعات المضيفة في البلدان المجاورة. وكان المؤتمر برهانا باهرا على تضامن المجتمع الدولي المستمر مع شعب سورية والبلدان المجاورة لسورية، التي لا تزال تستضيف ملايين اللاجئين بتكاليف اقتصادية كبيرة.

ونكرر شكرنا للجهات المانحة على التمويل الجديد المعلن عنه في بروكسل وعلى البلايين التي قُدمت منذ بداية الأزمة، الأمر الذي أدى إلى إنقاذ عدد لا يحصى من الأرواح. فقد قُدم ما يقارب ٢,٢ بليون دولار تلبية لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨ وحدها، وهو ما يغطي ٦٥ في المائة من الاحتياجات المطلوبة للعمليات داخل سورية. وندعو إلى تحويل التُعهدات التي قطعت في بروكسل إلى مساهمات على وجه السرعة في عام ٢٠١٩.

ونشيد بحكومة تركيا على كرم ضيافتها في استضافة ما يقرب من ثلثي مجموع عدد اللاجئين السوريين المسجلين وعلى تيسير تقديم المساعدة للملايين غيرهم داخل الأراضي السورية، بما في ذلك من خلال العمليات العابرة للحدود بإذن من مجلس الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، نعرب عن تقديرنا لحكومتي وشعبي الأردن ولبنان، اللذين يستضيفان أكبر عدد من اللاجئين في العالم مقارنة بعدد السكان، علاوة على حكومتي وشعبي العراق ومصر، حيث يترتب على جهود وضع سياسات شاملة للجميع فرق هائل في حياة اللاجئين.

وقد أظهرت المنظمات الإنسانية أنها قادرة على القيام بما يجب. فقد أمكن في العام الماضي إيصال المساعدة من دمشق، ومن خلال قنوات المساعدة عبر الحدود، إلى ٥,٥ ملايين شخص في المتوسط شهريا. ومن شأن استمرار المشاركة والدعم الدوليين تمكيننا من تعزيز ذلك في عام ٢٠١٩، وذلك بمواصلة تنفيذ وتعزيز واحدة من أكبر عمليات المساعدة وأكثرها تعقيدا على الإطلاق.

وسنظل ملتزمين التزاما راسخا بتنفيذ مبادئ العمل الإنساني القائم على الاحتياجات في جميع المناطق السورية، بالعمل مع

النظراء السوريين والمجتمعات المحلية. وسيظل توفير الحماية وإنقاذ الأرواح واستعادة الكرامة في صميم جهودنا.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد راجاسينغهام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد كوهين** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والمدير راجاسينغهام على إحاطتيهما اليوم.

نود أن نذكر أعضاء المجلس، بعد ثماني سنوات من النزاع السوري، بأن هذه الحرب بدأت عندما حمل نظام الأسد جثمان حمزة الخطيب البالغ من العمر ١٣ سنة إلى أسرته – مضروبا بالرصاص ومحروقا ومشوها – في أعقاب مشاركته في مظاهرة سلمية في جنوب سورية. وللأسف، كانت قصة حمزة إرهاصا بالسنوات الثماني التالية من المعاناة للشعب السوري. ولن ينسى العالم صور جثمان إيلان كردي البالغ من العمر ثلاث سنوات، وهو ينجرف إلى الشاطئ في البحر الأبيض المتوسط؛ وعمران دقنيش البالغ من العمر خمس سنوات والذي ظهر ملطخا بالغبار والدماء في حلب؛ وما لا يحصى من الأطفال وغيرهم الذين ضُربوا بالغازات في خان شيخون ودوما وأولئك الذين تضوروا جوعا في الغوطة الشرقية المحاصرة.

إن مصدر تلك المعاناة والسبب الأساسي لذلك النزاع كان ولا يزال قمع نظام الأسد العنيف لشعبه. ويجب على نظام الأسد وحلفائه أن يتخذوا خطوات ملموسة للتخفيف من العمليات العسكرية وإنهاء حالات الاختفاء القسري والإفراج عن المدنيين الأبرياء رهن الاحتجاز والسماح بالوصول السريع والآمن ومن دون عوائق لوكالات المساعدة الإنسانية إلى جميع أنحاء سورية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تتاح للجنة دستورية مستقبلية تعددية ذات مصداقية وشرعية الفرصة لتنشيط عملية الانتقال السياسي إلى قيادة تحمي مواطني سورية، بدلا من أن تؤذيهم.

وعلينا، كمجلس أمن، أن نطالب النظام باحترام المبادئ الإنسانية الدولية ومعايير حقوق الإنسان. ونشجع المبعوث الخاص بيدرسن على وضع الصيغة النهائية لتسوية سياسية بواسطة الشعب السوري ومن خلاله، ويجب أن نرى التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما في ذلك التوصل إلى تسوية سياسية ووقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد وتيسير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية من دون عوائق.

لقد اتخذ المجلس بالإجماع، في عام ٢٠١٥، القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي يدعو إلى صياغة دستور جديد في غضون ستة أشهر وإجراء انتخابات في غضون ١٨ شهرا.

ونحن نؤيد تماما الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن لتنشيط العملية السياسية دون مزيد من التأخير.

لكن العملية السياسية ستبقى عديمة الجدوى، ما لم تتوقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء سورية. لقد تسبب القصف والغارات الجوية في نزوح أكثر من ٧٠ ٠٠٠ سوري منذ شباط/فبراير فقط. والولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء التصعيد الأخير والضربات المشتركة للاتحاد الروسي والنظام السوري في المنطقة المجردة من السلاح. والهجمات على البنية الأساسية المدنية والسوريين الأبرياء، بمن فيهم الموظفون ذوي الخوذ البيض، يجب أن تنتهي فورا.

وقد سمعنا أيضا من زملائنا في الأمم المتحدة أن الأغذية المقدمة إلى ٤٢ ٠٠٠ من المشردين داخليا في ركبان في الشهر الماضي قد نفدت بالفعل. والولايات المتحدة تؤيد بقوة طلب الأمم المتحدة توجيه قافلة ثالثة إلى ركبان، وندعو الاتحاد الروسي، وبقية أعضاء المجلس أيضا، للضغط على النظام السوري

للسماح للوكالات الإنسانية بالوصول إلى الفئات المستضعفة من السكان في جميع أنحاء سورية.

ونكرر أن الولايات المتحدة وشركاءها المحليين لا يعوقون الخروج من ركبان. بل إن حلفاء سورية هم من عرقلوا طوال العام الماضي جهود المجلس لضمان تعامل النظام مع قضية ركبان بطريقة إنسانية بما يتفق مع المبادئ الإنسانية. والولايات المتحدة تدعو الاتحاد الروسي مباشرة للعمل معنا لإيجاد سبيل لمساعدة الشعب السوري. ونرحب بالتنسيق المتزايد لتيسير عودة النازحين، أينما وجدوا. ولكن لا بد من التنسيق الوثيق لهذه العملية مع الأمم المتحدة. ينبغي أن يتاح للنازحين داخليا الحصول على معلومات دقيقة بشأن ما ينتظرهم، بما في ذلك توفر الخدمات والوصول إلى السجل المدني والمرور الآمن والسلامة البدنية في وجهتهم. ويجب حماية جميع السوريين الذين يسعون إلى الانتقال من الاحتجاز التعسفي.

ونشعر بقلق عميق إزاء الحالة في مخيم الهول، حيث يوجد حاليا ٧٠ ٠٠٠ مدني، ٩٠ في المائة منهم من النساء والأطفال. والعاملون في المجال الإنساني يعملون على مدار الساعة من أجل الاستجابة، لكنهم مقيدون بالقدرات. ونشجع البلدان على المساهمة في الاستجابة، كما دعت الأمم المتحدة مؤخرا في ندائها العاجل من أجل الهول.

إن الجهود المبذولة للإفراج عن المحتجزين لدى نظام الأسد وجماعات المعارضة السورية قد تعثرت على يد ضامني أستانا. وفي غضون ذلك، يواصل النظام الاعتقال والتعذيب والإعدام للمحتجزين بصورة تعسفية. وتؤيد الولايات المتحدة نهجا تقوده الأمم المتحدة لمعالجة قضايا المحتجزين.

إن الاعتراف بحقوق الضحايا والعدالة الانتقالية من العناصر الرئيسية للمساءلة. ولذلك، فقد أعلنت الولايات المتحدة مؤخرا عزمها على تقديم مليوني دولار دعما للآلية الدولية المحايدة والمستقلة المعنية بسورية. ونأمل أن تواصل الدول الأعضاء الأخرى دعم العمل الهام الذي تقوم به الآلية.

وأختتم بياني بنبرة إيجابية، إن تحرير الأراضي التي كان تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يستولي عليها في سورية قد اكتمل الآن بنسبة ١٠٠ في المائة. علاوة على ذلك، وفي عرض لا يصدق للالتزام، اجتمع ٦٠ عضوا من المجتمع الدولي هذا الشهر وتعهدوا بتقديم ٧ بلايين دولار للمساعدة الإنسانية لسورية. والطابع غير العادي للتعهدات في هذا الشهر يعكس الاعتراف بأن هذا النزاع وأثره على الشعب السوري لن ينتهي قريبا.

**السيد هويسغن** (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي بهذا البيان باسم المشاركين في الصياغة الثلاثة: الكويت وبلجيكا وألمانيا. اسمحوا لي أن أشكر السيد راجاسينغام، مدير شعبة التنسيق من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ووكيلة الأمين العام، السيدة روزماري ديكارلو، على إحاطتيهما الشاملتين.

ونود أن نعرب عن خالص الامتنان وعميق الاحترام لجميع العاملين في المجالين الإنساني والطبي في جميع أنحاء سورية، وفي المنطقة وفي المقر على جهودهم التي لا تكل لرعاية السكان المتضررين.

إن الأرقام التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لا تحتاج إلى توضيح. ومع دخول النزاع السوري عامه التاسع، فإن الاحتياجات الإنسانية في سورية لا تزال هائلة. ويجب أن تكون استجابتنا قائمة على الاحتياجات وأن تمتثل بالكامل للمبادئ الإنسانية. كما يجب أن تشمل أيضا تقديم المساعدة عبر خطوط التماس وعبر الحدود، حسب التكليف الصادر عن مجلس الأمن. وفي المناطق السورية التي تبدلت فيها السيطرة مؤخرا، لا بد من ضمان استمرار الخدمات. ويجب إيصال المساعدات الإنسانية دون شروط وفي الوقت المناسب وبطريقة

آمنة ودون عوائق وعلى نحو مطرد. فالأزمة الإنسانية السورية هي في جوهرها أزمة حماية.

أود اليوم التركيز على الجوانب التالية: الحالة في شمال البلاد، أي إدلب والشمال الشرقي؛ وحماية العائدين واللاجئين؛ ومؤتمر بروكسل الأخير.

أولا، فيما يتعلق بالحالة في إدلب، فإننا نشعر ببالغ القلق إزاء الزيادة في أعمال العنف ضد المدنيين وبنيتهم الأساسية مؤخرا. وقتل القصف والغارات الجوية المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. ونحن ندين بشدة الخسائر في الأرواح بين المدنيين نتيجة لهذه الهجمات. ونذكر جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك المبادئ الإنسانية، والقانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يقتضي منها حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية.

وكقائمين على الصياغة، نود أن نبرز تقييم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الواضح والمتكرر بأن أي هجوم عسكري من شأنه أن يؤدي إلى كارثة إنسانية لا يمكن التحكم فيها، ويصعب السيطرة عليها. وانهيار قنوات الدعم الحالية من شأنه أن يضاعف المعاناة الإنسانية. ولن يكون هناك أي فائزين.

إن مكافحة الإرهاب يجب ألا تعوق العمل الإنساني المحايد. لذلك، نكرر دعوتنا للتنفيذ المستمر والأمين لمذكرة التفاهم بين روسيا وتركيا. إننا نقف متحدين في دعوتنا إلى وقف الأعمال العدائية على مستوى الدولة، وفقا للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨).

ثانيا، فيما يتعلق بالمنطقة الشمالية الشرقية، فإن حالة النزوح مقلقة بشكل خاص، مع تدفق المشردين من جديد من باغوز إلى محافظة الحسكة. مخيمات المشردين داخليا مكتظة، ومخيم الهول، وهو أهم نقاط اللجوء، يعمل فوق طاقته. تسعون في المائة من المقيمين في مخيم الهول هم من النساء والأطفال، والكثير منهم في حالة صحية سيئة. وخلال الأسبوع الماضي وحده، توفي ١٦ شخصا في طريقهم إلى الهول أو بعد وصولهم.

ويجب تلبية الاحتياجات الخاصة للفئات الأكثر ضعفا، بمن فيهم المسنون والمعوقون، بصورة عاجلة. وندعو جميع أطراف النزاع إلى السماح بالوصول المستمر إلى المشردين، بما في ذلك في مواقع الفرز. ويجب أن تكون الأمم المتحدة وشركاؤها في وضع يمكنهم من تقديم المساعدة القائمة على الاحتياجات لجميع المحتاجين دون تأخير أو عوائق بيروقراطية.

ثالثا، فيما يتعلق بحماية العائدين واللاجئين، فإن الوضع الهش في ركبان وأجزاء أخرى من البلد يستلزم قيام المجلس بمتابعة الحالة الأمنية على أرض الواقع عن كثب. ويجب أن تكون جميع عمليات العودة والترحيل طوعية وآمنة وكريمة ومستنيرة. والامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان هو التزام. ولنكن واضحين: أولئك الذين يؤيدون المزيد من عمليات الترحيل السريعة عليهم أن يثبتوا أن الظروف القائمة مؤاتية. ويجب ضمان وحدة الأسرة خلال جميع المراحل. ويجب أن تعمل آليات الحماية الرئيسية مثل الرصد السليم على طول الطرق وفي مراكز الفرز والاستقبال عملها في جميع الأوقات. يجب أن يحصل الأشخاص الراغبين في العودة على ضمانات أمان موثوقة. وقد أوضحت نتائج استقصاءات النوايا التي أجريت في ركبان أن المخاوف تتجاوز الأمن الشخصي. ومن العوامل الهامة الأخرى الوصول إلى الوثائق والممتلكات والمعلومات المؤكدة بشأن إجراءات العفو والتجنيد.

ولا يقع عبء الإثبات هذا على عاتق المجتمع الإنساني أو المانحين. أولا، من الضروري توفير وصول منتظم ومجاني ودون عوائق من قبل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين للعائدين واللاجئين. وهذا هو الاختبار الذي نواجهه.

وفي حالة ركبان، يجب توفير مساعدة إضافية لسكان المخيم في أقرب وقت ممكن. ولا يمكننا قبول أي تأخير لا مبرر له، مثلما كان يحدث في الماضي. وهذا من شأنه أن يثير أسئلة جدية فيما يتعلق باستعداد الأطراف المعنية لمساعدة المحتاجين

بشدة ومن هم دون حماية. وتشير التقارير إلى الاحتياجات الطبية العاجلة، لا سيما بين الأطفال والشباب. إن البحث عن حلول طويلة الأجل لا يمكن أن يصرف انتباهنا عن تلبية الاحتياجات الملحة الموجودة في المخيم الآن.

أخيرا، فإن مؤتمر بروكسل المعني بدعم مستقبل سورية والمنطقة، الذي عقد بقيادة الممثلة السامية موغيريني ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ لوكوك، قد وجه للشعب السوري رسالة تضامن لا لبس فيها. وبأكثر من ٩ بلايين دولار، وصلت التعهدات إلى مستوى لم يسبق له مثيل. وكقائمين على الصياغة، نود أن نشكر جميع المانحين على مساهماتهم، والتي ستحافظ على مستوى عال من المشاركة الإنسانية في عام ٢٠١٩. وكقائمين على الصياغة، نحن ملتزمون بالوفاء بالتعهدات المعلن عنها في المؤتمر. ونرجو من جميع المانحين إتاحة مدفوعاتهم في أقرب وقت ممكن.

وشدد المؤتمر على أهمية الالتزام بالقانون الإنساني الدولي من قبل جميع أطراف النزاع، وأكد بصورة خاصة على الحاجة الملحة إلى تحسين حماية المدنيين والوصول الإنساني إلى جميع المحتاجين في سورية.

جدد المؤتمر الالتزام القوي بالعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة تحت إشراف المبعوث الخاص بيدرسن. من الواضح أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام مستدام دون عدالة. تتطلّب المصالحة الحقيقية في سورية إجراء تحقيق شامل في انتهاكات القانون الدولي وأن يُحال الجناة للمساءلة. وكخطوة ملموسة نحو زيادة المساءلة، نؤيد الدعوة القوية إلى الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفاً ونؤكّد أنه يجب بذل أقصى ما يمكن في هذا المجال. وقد أقرّ المؤتمر أيضاً بما تبديه البلدان المجاورة ومجتمعاتها المضيفة من سخاء منقطع النظير في توفير الملاذ الآمن لملايين الأشخاص المشرّدين. ولا يزال المجتمع الدولي ملتزماً التزاماً كبيراً بدعم تلك الجهود.

**السيد آلن** (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): إنني أيضاً أشكر وكيلة الأمين العام السيدة ديكارلو والسيد راجاسينغهام على إحاطتيهما اليوم.

وأودّ أن أبدأ بالترحيب بنبأ تحرير آخر بقعة أرض، خلال عطلة نهاية الأسبوع الأخيرة، من قبضة تنظيم داعش على يد قوات سورية الديمقراطية. هذا دليل على شجاعة والتزام هذه القوات وعلى عمل التحالف العالمي لمكافحة داعش. ولكن تحرير المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش ليس نهاية الكفاح ضد هذه الجماعة. فتنظيم داعش يحتفظ بقدرة اقتصادية وتنظيمية كبيرة يمكنه بها مواصلة أيديولوجيته الخطيرة والمتفشية. وما زلنا ملتزمين بهزيمة داعش هزيمة منكرة في المنطقة وعلى الصعيد العالمي.

وما زالت هناك تحديات خطيرة أخرى، بما في ذلك التحديات الإنسانية الضخمة التي يواجهها مخيم الهول للنازحين في أعقاب تدفق أعداد كبيرة من الأشخاص الذين نزحوا من الباغوز. ونُثني على جهود الأمم المتحدة الرامية إلى توسيع نطاق استجابتها. وتقف المملكة المتحدة على استعداد لتقديم المزيد من الدعم. وخلال هذه السنة المالية، خصصت المملكة المتحدة أكثر من ٤٠ مليون جنيه استرليني لتلبية الاحتياجات الأساسية المنقذة للحياة في شمال شرق سورية، حيث يقع مخيم الهول. إن الشركاء الذين تمولهم المملكة المتحدة يقومون بكل ما يستطيعون لدعم المتضررين عن طريق تقديم الخدمات الحيوية، بما في ذلك الرعاية الصحية والمأوى. بيد أن خطر وقوع كارثة إنسانية لا يزال يلوح في إدلب، حيث تفيد تقارير بأن تكرار القصف والضربات الجوية من قبل النظام وداعميه تسبب في وفاة أكثر من ٩٠ شخصاً ونزوح ٠٠٠ ٧٢ آخرين منذ شباط/فبراير.

وما زلنا نؤيد استمرار جهود تركيا الرامية إلى منع هجوم عسكري متهور من جانب النظام السوري في شمال غرب سورية. وندعو روسيا وإيران، بوصفهما ضامنين لعملية أستانا،

جنبا إلى جنب مع تركيا، إلى ضمان احترام وقف إطلاق النار. لكن التهديد الذي يتعرض له الشعب السوري واستقرار سورية لا يتأتّى من أعمال النظام وحسب. فهو ناجم عن عدم اتخاذه الإجراءات اللازمة لمواجهة التحديات الهائلة للسلام والاستقرار.

فقد انكمش الاقتصاد السوري بأكثر من ٦٠ في المائة منذ بداية النزاع، بينما انخفضت قيمة الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي بأكثر من ٩٠ في المائة. ويعيش ٦ من كل ١٠ سوريين الآن في فقر مدقع. وهناك أكثر من ١٣ مليون سوري في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. ونزح أكثر من ١١ مليون شخص، وقُتل حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ آخرين. واعتُقل ما يصل إلى ١٠٠ ٠٠٠ شخص أو اختفوا.

لن ينتهي النزاع والأزمة في سورية ما لم تُعالج الأسباب الجذرية للنزاع. ولن يكون هناك استقرار دون تهيئة بيئة آمنة. ولن يعود اللاجئون دون ضمانات موثوقة بشأن سلامتهم. ولن تنتهي نزعة التطرف والاضطرابات دون اتخاذ إجراءات لحل أوجه القصور في الحوكمة، بما في ذلك عدم توفير الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية والمؤسسات التمثيلية.

لقد حدد مجلس الأمن بالإجماع في قراره ٢٢٥٤ (٢٠١٥) آلية شاملة لتقديم سبيل بديل وشامل للجميع وتمثيلي للمضي قدماً. ولا يزال المبعوث الخاص غاير بيدرسن وفريقه يحظون بدعمنا الكامل في السعي إلى إيجاد حل للنزاع. وكما قيل اليوم، فإن المملكة المتحدة، إلى جانب آخرين، لا تزال ملتزمة بمعالجة الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري. في مؤتمر بروكسل، تعهّدت المملكة المتحدة بـ ٤٠٠ مليون جنيه استرليني – أي ٥٣٠ مليون دولار – وقد خصصنا ٢,٨١ بليون جنيه للأزمة السورية منذ عام ٢٠١٢. هذا أكثر من ٣,٧ بليون دولار، وهو يمثل استجابتنا الإنسانية الأكبر على الإطلاق. لقد أعربنا نحن وغيرنا في مناسبات عديدة عن استعدادنا لمساعدة سورية على إعادة الإعمار في حال كان هناك تسوية سياسية عن طريق التفاوض.

غير أن نظام الأسد يستمرّ في رفض تغيير سلوكه واتباع المسار الذي أدي إلى نشوء النزاع في المقام الأول. ويواصل الاستيلاء على موجودات المواطنين وممتلكاتهم وينخرط في اعتقالات تعسفية وواسعة النطاق. ولا يزال يقدّم خدمات أساسية محدودة أو لا يقدم أي خدمات للمحتاجين ويتدخل في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى سد هذه الثغرة، بما في ذلك تعطيل قوافل المعونة التي تمس الحاجة إليها في مخيم الركبان للنازحين. ويواصل النظام السوري نشر الأكاذيب والمعلومات المضللة في الوقت الذي لم يضطلع فيه بمسؤولياته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وما زال يرفض المشاركة في جهود الأمم المتحدة بموجب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). لا يمكن تحقيق تقدم دون تغيير في المواقف وأنماط السلوك من جانب النظام السوري. لقد آن الأوان لوجود حكومة في سورية تفعل ما هو صواب لشعبها.

**السيد العتيبي** (الكويت): بداية، نتقدم بجزيل الشكر والامتنان للسيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، وكذلك إلى السيد راميش راجاسينغهام، مدير شعبة التنسيق في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

ونؤيد ما جاء في البيان الذي ألقاه السفير كريستوف هيوسغن قبل قليل نيابة عن القائمين على صياغة الملف الإنساني السوري – ألمانيا وبلجيكا والكويت. وأود أن أتطرق إلى بعض النقاط الأخرى بصفتي الوطنية، وذلك على النحو التالي:

لقد شهد شهر آذار/مارس الحالي محطات وتطورات مهمة في الأزمة السورية، ولعل أول محطة أود أن أشير إليها هي دخول هذه الأزمة وللأسف عامها التاسع. إن مرور عام آخر على استمرار هذه الأزمة الدامية والذي راح ضحيتها مئات الآلاف من السكان ودفع الملايين للهجرة أو النزوح هو تذكير للجميع بعجز مجلس الأمن عن الاضطلاع بمسؤولياته في صيانة السلم

والأمن الدوليين، وفي قدرته على تنفيذ قراراته، وعلى معالجة هذه الأزمة في شقوقها المختلفة، وخاصة الجانب السياسي منها. إننا نشاطر الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، ونؤيده في نداءاته الأربعة التي أعلن عنها بمناسبة دخول الأزمة السورية عامها التاسع، وهي: أولاً، حث كافة الأطراف على الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار الروسي التركي في إدلب؛ ثانياً، احترام القانون الدولي الإنساني وحماية حقوق الإنسان في حال أقدم أي طرف على عملية عسكرية؛ ثالثا، ضرورة وصول المساعدات الإنسانية بشكل مستدام؛ رابعاً، تعزيز الدعم الدولي للتوصل إلى حل سياسي يلبي تطلعات السوريين المشروعة ودعم المبعوث الخاص السيد غاير بيدرسن لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق).

ومن أهم المستجدات الأخرى انعقاد مؤتمر بروكسل الثالث بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة، وهو المؤتمر السابع للمانحين للتخفيف من المعاناة الإنسانية في سورية، بعد انعقاد أول ثلاثة مؤتمرات في دولة الكويت، ومن ثم انتقال المؤتمر الرابع إلى لندن، وصولاً إلى عقد آخر ثلاثة مؤتمرات في بروكسل. إن مؤتمر بروكسل الأخير يعد تذكيراً لنا بأن الوضع الإنساني في سورية لا يزال متدهوراً، حيث يوجد ما يقارب ١١ مليون و ٧٠٠ ألف شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية. وفي هذا السياق، نرحّب بالتعهدات السخية التي تم الإعلان عنها في هذا المؤتمر، وندعو الدول إلى الوفاء بما تعهدت به، وقد شاركت دولة الكويت في هذه الاستجابة الإنسانية من خلال الإعلان عن مساهمة قدرها ٣٠٠ مليون دولار للسنوات الثلاث القادمة، وذلك استمراراً لدعمنا الجهود الدولية لتخفيف معاناة المتضررين من الشعب السوري وتحسين أوضاعهم الإنسانية. وبذلك يبلغ إجمالي ما قدمته الكويت منذ بداية هذه الأزمة ما يقارب ١,٩ بليون دولار.

من جهة أخرى، تابعنا عن كثب الجهود التي قام بها المبعوث الخاص السيد غاير بيدرسن خلال هذا الشهر. ونجدد تأييدنا ودعمنا الكامل له في تلك الجهود الرامية إلى إعادة إحياء العملية السياسية في سورية من أجل التوصل إلى تسوية سياسية عادلة، تيسرها الأمم المتحدة، بقيادة وملكية سورية وذلك من خلال تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وهو القرار الذي استعرض الخطوات لعملية انتقالية سياسية تتضمن محطات عدة، منها صياغة دستور وعقد انتخابات حرة ونزيهة تجري عملا بهذا الدستور تحت إشراف الأمم المتحدة، وطبقا لأعلى المعايير الدولية للشفافية والمساءلة، وتشمل جميع السوريين، بمن فيهم من هم في الخارج.

لقد أعلن المبعوث الخاص في إحاطته السابقة أمام مجلس الأمن (انظر S/PV.8475) عن خمسة أهداف يسعى إلى تحقيقها في المرحلة المقبلة. ونرى أن تحقيق تلك الأهداف سيسهم في دفع العملية السورية إلى الأمام. وعلى كافة الأطراف العمل على تقديم الدعم إلى المبعوث الخاص للقيام بولايته على أكمل وجه.

لقد شهدنا كذلك محطة مهمة أخرى في هذا الشهر وفي الحرب ضد الإرهاب، وهي خسارة تنظيم داعش الإرهابي للأراضي التي كانت يسيطر عليها في سورية. إنه بالفعل إنجاز مهم وكبير في الحرب ضد الإرهاب وضد هذا التنظيم التي طالت عملياته الإرهابية والإجرامية كثيرا من الدول، بما فيها بلادي، الكويت. وعلينا الآن أن نعمل لنحافظ على النجاحات العسكرية التي حققها التحالف الدولي ضد التنظيم والجهود الدولية الحثيثة التي بذلت للقضاء عليه وضمان عدم عودته مجددا إلى بؤر الصراع والنزاعات، وذلك من خلال توحيد جهود المجتمع الدولي للقضاء على شبكات التنظيم المالية واللوجستية والعسكرية والأمنية والإعلامية.

كما ذكرنا أمس في جلسة مجلس الأمن بشأن الشرق الأوسط (انظر S/PV.8489)، أود أن أشير إلى قرارات مجلس الأمن التي دائما ما تتضمن، خصوصا في الفقرات التمهيدية منها، فقرة تؤكد التزام واحترام المجلس والمجتمع الدولي بسيادة

سورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها. ولذلك، نجدد أسفنا لقرار الولايات المتحدة الاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان العربي السوري المحتل. فقرارات الشرعية الدولية، بما فيها قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الذي اتخذ بالإجماع من قبل هذا المجلس، نص على رفض المجلس والمجتمع الدولي لضم الأراضي بالقوة وكذلك نص على أن قرارات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، فرض قوانينها وسلطتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل تُعتبر باطلة ولاغية وليس لها أثر قانوني على الصعيد الدولي. كما أكد ذلك القرار انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على الأراضي السورية المحتلة.

**السيدة غولاب** (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيدة روزماري ديكارلو والسيد راميش راجاسينغهام على إحاطتيهما بشأن الحالة السياسية والإنسانية في سورية.

ما برحت جنوب أفريقيا ملتزمة بحماية المصالح الأساسية لجميع الشعب السوري والحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والتمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والحفاظ على القواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية.

ويشيد وفد بلدي بالجهود التي يبذلها المبعوث الخاص غاير بيدرسن من خلال مشاوراته المكثفة مع جميع الأطراف لتهيئة بيئة مواتية لعملية يقودها السوريون ويمسكون بزمامها، بتيسير من الأمم المتحدة، لإجراء مفاوضات ذات مصداقية وشاملة للجميع. وكما ذكر المبعوث الخاص في بيانه السابق أمام مجلس الأمن (انظر S/PV.8475)، فإن القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) يمثل خريطة طريق شاملة لضمان التوصل إلى تسوية سياسية في سورية. وندعو إلى تنفيذه بالكامل.

وتعتقد جنوب أفريقيا أن الحل المستدام الوحيد للمسألة السورية يظل التوصل إلى حل سياسي عن طريق إجراء حوار شامل للجميع بقيادة سورية. وفي ذلك الصدد، نرحب بانخراط المبعوث الخاص مع المجلس الاستشاري للمرأة السورية وغيره من الجهات الفاعلة لكفالة إتاحة الفرصة لسماع جميع الأصوات السورية وإسهامها في عملية السلام السورية. ونرحب أيضا بالجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الخاص من أجل الانتهاء من إنشاء اللجنة الدستورية ونظامها الداخلي.

بالانتقال إلى الحالة الإنسانية المتردية في سورية، تشعر جنوب أفريقيا ببالغ القلق إزاء الأعداد الكبيرة من المدنيين المحتاجين إلى المساعدة في مختلف المناطق السورية. وتصاعد العنف في الأسابيع الأخيرة لم يؤد إلا إلى تفاقم تلك الأزمة. وتشكل الحالة في مخيم الهول في شمال سورية مصدر قلق بشكل خاص. ففي الأسابيع الأخيرة، تدفقت أعداد كبيرة من الأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، الذين يعانون من اعتلال صحي بدرجات متفاوتة، إلى المخيم. وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الكامل للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في تقديم المساعدة إلى جميع الذين يحتاجون إليها.

ويعتقد وفد بلدي أن الكثير من السوريين سيفضلون العودة إلى ديارهم ومدنهم عندما يحين الوقت المناسب. ولكن من الضروري كفالة تهيئة الظروف اللازمة لعودتهم الآمنة. ونؤيد المبعوث الخاص في اعتقاده بأن عودة السوريين إلى ديارهم لا بد أن تكون طوعية وآمنة وكريمة واستنادا إلى قرارات مستنيرة.

وتود جنوب أفريقيا الإشادة بالأمم المتحدة وشركائها المنفذين على المساعدة الإنسانية والمنقذة للحياة التي يستمر تقديمها إلى الملايين في جميع أنحاء سورية. ونشعر بالحزن لوفاة المئات من العاملين في المجال الإنساني الذين قُتلوا في هذه الحرب المدمرة وندعو إلى حماية جميع موظفي المساعدة الإنسانية، وفقا للقانون الدولي الإنساني.

وفي ذلك الصدد، نلاحظ مع القلق أن الكثير من السوريين لا يتلقون المساعدة التي تمس حاجتهم إليها. لذا، فإننا ندعو

إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨) الذي جدد الأذن بإيصال المساعدات الإنسانية إلى سورية عبر الحدود وعبر خطوط التماس. وقد وفرت القافلة الأخيرة إلى مخيم الركبان بعض الإغاثة للأشخاص الذين ظلوا عالقين داخل المنطقة. وندعو الجهات المعنية إلى كفالة منح الموافقات اللازمة لتيسير إرسال مزيد من القوافل التي تحمل المعونات الإنسانية.

ومن الضروري أن يدعم المجتمع الدولي التوصل إلى حل سياسي للحالة في سورية على سبيل الأولوية، وأن يدعم الأمم المتحدة بوصفها القناة الرئيسية للوساطة. وجنوب أفريقيا تكرر التأكيد على أنه في سياق مجتمع متنوع ويتسم بالتعقيد كالمجتمع السوري، لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع.

في الختام، لقد اتخذ مجلس الأمن في عام ١٩٦٧ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يدعو إلى انسحاب جميع القوات من الأراضي المحتلة، بما فيها مرتفعات الجولان السورية. غير أنه بعد مضي ٤٠ عاما، تواصل إسرائيل احتلال الجولان السوري في انتهاك لقرارات المجلس. إن ضم الأراضي التي تم الاستيلاء عليها باستخدام القوة هو انتهاك للقانون الدولي ويجب إدانته. ومن أجل إحلال السلام وتحقيق الأمن في منطقة الشرق الأوسط على المدى البعيد، من المهم للغاية كفالة تنفيذ القانون الدولي.

**السيدة فرونيتسكا** (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام السيدة روزماري ديكارلو والمدير راميش راجاسينغهام على إحاطتيهما الشاملتين.

تسبب النزاع الدائر في سورية في معاناة هائلة لا يمكن وصفها للسكان المدنيين. ويحتاج زهاء ١٢ مليون شخص إلى مساعدة إنسانية متعددة القطاعات. وهناك أكثر من ٦ ملايين شخص باتوا مشردين داخليا، من بينهم ما يقدر بنحو ٨٧٠ ٠٠٠ يعيشون في مواقع الملاذ الأخير.

ولاحت بادرة أمل في الأفق نتيجة مؤتمر بروكسل الثالث بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة الذي عقد في منتصف هذا الشهر، إذ تعهد المانحون بتقديم مبلغ قياسي لدعم الأشخاص المحتاجين في سورية وكذلك اللاجئين والمجتمعات المضيفة في البلدان المجاورة.

وأود أن أكون واضحة. لا يمكن إحلال السلام من دون تحقيق العدالة ويظل استمرار الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني يشكل مصدر قلق بالغ لنا. ويجب أن تتوافق أي عملية عسكرية تماما مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من أجل الحيلولة دون إلحاق الضرر بالآلاف من المدنيين المحاصرين في خضم القتال. ولا تشكل حماية المدنيين وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية خيارا بل إنهما التزام قانوني على جميع أطراف النزاع؛ ويجب محاسبة من لا يمتثلون لذلك. ونرى أن المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، يجب أن يدعو بقدر أكبر إلى الحفاظ على صحة المدنيين وحمايتهم، لا سيما في حالة النساء والأطفال. وفي هذا السياق، فإن الحالة مقلقة للغاية في الأجزاء الشمالية الشرقية والشمالية الغربية من سورية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، في مخيم الهول.

وأود أيضا أن أشدد على أهمية الاتفاق بين روسيا وتركيا بشأن منطقة تخفيف التوتر في إدلب بوصفه خطوة بالغة الأهمية لتفادي وقوع كارثة إنسانية. وينبغي لجميع أطراف النزاع أن تكفل تنفيذ هذا الاتفاق تنفيذا كاملا.

لقد أوصلت القافلة الركبان الثانية مساعدات إنسانية إلى ٤٠ ٠٠٠ شخص في بداية شباط/فبراير. ووفرت المساعدة الدعم المنقذ لحياة السكان هناك. غير أن ذلك كان مجرد تدبير مؤقت – يكفي لمدة شهر تقريبا. وإذ ندنو من نهاية شهر آذار/مارس، من الجلي أننا في أمس الحاجة إلى إيجاد حل آمن وطوعي على المدى الطويل يكفل كرامة آلاف السكان، الذين ما برح كثيرون منهم يقيمون في منطقة الركبان منذ أكثر من عامين. ونشعر بالتفاؤل إزاء الخطوات الإيجابية التي اتخذت في

الآونة الأخيرة من جانب السلطات السورية في هذا الصدد، ونتوقع منها أن تأذن بسرعة لقافلة أخرى مشتركة بين الوكالات بالتوجه إلى الركبان.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع السوري. ولا يزال التوصل إلى اتفاق سياسي تمشيا مع القرار (٢٠١٥) ٢٢٥٤ وبيان جنيف (S/2012/522 المرفق) السبيل الوحيد لتحقيق السلام. ويشمل ذلك إنشاء اللجنة الدستورية، وهي الخطوة الأولى تجاه عملية سياسية حقيقية تحت إشراف الأمم المتحدة. واسمحوا لي أيضا أن أشدد على أننا ينبغي أن نواصل السعي لإيجاد إطار للاتفاق السياسي بين الأطراف السورية في سورية. إن للسلطات السورية دور خاص تقوم به، وينبغي أن تشارك في المفاوضات بحسن نية ودون شروط مسبقة.

وأود أن أكرر موقف الاتحاد الأوروبي المشترك بشأن إعادة الإعمار في سورية. نعتقد أن إعادة الإعمار يجب أن تبدأ بعد البدء الجاد في مرحلة انتقالية سياسية شاملة للجميع، حيث نحتاج إلى دعم العودة الآمنة للملايين من السوريين الذين فروا من ديارهم. ونعتقد أن الحل الرئيسي الدائم للاجئين السوريين في جميع أنحاء المنطقة يكمن في العودة الطوعية والمستدامة والآمنة والكريمة إلى بلدهم الأصلي، وفقا للقانون الدولي ومبدأ عدم الإعادة القسرية.

**السيد ترويولس يابرا** (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): إننا ممتنون على إحاطتي اليوم عن الحالة السياسية والإنسانية في سورية. وكما هو الحال دائما، فإننا نغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجددا على تقديرنا للعمل المكثف الذي تضطلع به الأمم المتحدة وشركائها من أجل تحقيق السلام والتنمية والرفاه للشعب السوري.

إن التخفيف من معاناة أكثر من ١١ مليون شخص من ذوي الاحتياجات الإنسانية لا يزال من الشواغل العالمية. وكان هذا واضحا في مؤتمر بروكسل الذي اختتم أعماله مؤخرا، حيث أعرب المجتمع الدولي عن استعداده للمساعدة في التخفيف من محنة الشعب السوري، بمن فيهم ٥,٦ مليون من اللاجئين والمجتمعات التي تستضيفهم. ومن مسؤولية الجميع حقا تحسين ظروف الناس العالقين في واحدة من أطول الصراعات وأشدها إيلاما في الآونة الأخيرة.

إن ثماني سنوات من الاشتباكات المدمرة أثرت في النساء والأطفال بصورة غير متناسبة جراء انعدام الأمن والاستقرار، ويعيش ٨٠ في المائة من السكان تحت خط الفقر. ولذلك، فإننا نشيد بنجاح المؤتمر ونأمل أن نرى تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية يتم بصورة واسعة وسريعة وشفافة ومستدامة. ونشجع الجهات الإنسانية الفاعلة المعنية بمراعاة واحترام القانون الإنساني الدولي والمبادئ الإنسانية والحيدة والنزاهة والاستقلال في كل عملياتها وفي جميع الظروف، وإبقاء الشعب السوري في صميم خططها وإجراءاتها. وأذنوا لي، سيدي الرئيس، أن أتناول بالتفصيل النقاط التالية.

في ضوء الحالة الراهنة في البلد، حيث يوجد ٥ ملايين من السكان بحاجة إلى احتياجات إنسانية شديدة، نعتقد أن إحدى أولوياتنا الرئيسية هي العمل على زيادة إمكانية وصول الأمم المتحدة إلى المجتمعات المحلية حيث يوجد هؤلاء السكان في جميع أنحاء البلد، من أجل توفير ما يكفي من المساعدة لتعزيز قدرتهم على الصمود .

وفيما يتعلق بحالات النزوح الأخيرة المسجلة في شمال شرق سورية، والتي ينتهي معظمها في مخيم الهول، نود أن نسلط الضوء على العمل الاستثنائي لاستيعاب أكثر من ٧٠ ٠٠٠ شخص – معظمهم من النساء والأطفال – الذين وصلوا إلى المعسكر في الأشهر الأخيرة والعناية بهم. ويساورنا القلق بوجه خاص حيال سوء تغذية الأطفال. إننا بحاجة ماسة إلى الأدوات اللازمة لتقديم المساعدة الطبية والتغذوية للفئات الأكثر ضعفا.

وندعو إلى توفير المزيد من الدعم المالي من أجل توسيع نطاق تلك الخدمات.

ونسلط الضوء أيضا على ظروف وصول المساعدات الإنسانية إلى مخيم الركبان ويساورنا بالغ القلق من أن مؤن القافلة الأخيرة على وشك أن تنفد ولم يتم حتى الآن السماح للقافلة بالعودة. ولذلك، فإننا ندعو الحكومة السورية والدول التي يمكنها – بطريقة أو بأخرى – أن تجعل ذلك ممكنا، إلى العمل سويا بحيث يمكن أن تصل قافلة جديدة إلى الركبان في أقرب وقت ممكن. ونرحب بالمبادرة الرامية إلى إنشاء عملية تنسيق مع الحكومة السورية بشأن إمكانيه إجراء عمليات إجلاء من المخيم. بيد أننا نؤكد أن جميع عمليات العودة يجب أن تكون بناء على قرارات طوعية، واستنادا إلى معلومات موثوق بها، وأن تتم بطريقة آمنة وكريمة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون معايير الحماية الأساسية مستوفاة في السعي إلى إيجاد حلول دائمة للسوريين.

وأود أن أضم صوتي إلى أصوات الذين تكلموا قبلي بشأن الحالة المقلقة في إدلب والأعمال القتالية التي وقعت في الأسابيع الأخيرة. وهذا هو أحد الشواغل الخطيرة للسكان المدنيين الذين يعيشون هناك، وهو يخلق تحديات كبيرة في ما يتعلق بالحماية، بما في ذلك من أجل الآلاف من المشردين. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا ضرورة الامتثال الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار في إدلب من أجل وقف التصعيد، الذي يمكن أن تكون له عواقب إنسانية كارثية، وقد يعرض للخطر العملية السياسية الجارية.

ويقودني ذلك إلى تسليط الضوء على بعض النقاط المتعلقة بهذه العملية، التي نعتبرها الحل الوحيد لهذا الصراع. فنؤكد مجددا دعمنا لاقتراح السيد بيدرسن بشأن الركائز الخمس للسلام في سورية، في المستقبل. ونشيد بنهجها الشامل، الذي يتسم بالإضافة إلى ذلك، بالطموح والوعي بالحقائق على أرض الواقع، والدروس المستفادة طوال تلك المسيرة. وبفضل هذا النهج، وفي إطار المبادئ التوجيهية للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، نعتقد أن من الضروري مواصلة العمل بهمة وعلى نحو استراتيجي من أجل إعادة تنشيط العملية السياسية، وذلك بإنشاء اللجنة الدستورية. وندعو الطرفين إلى مواصلة الحوار البناء والهادف، بتيسير من الأمم المتحدة، حتى يتسنى إنشاء اللجنة واجتماعها في موعد غير بعيد.

وأخيرا، نؤكد مجددا أن السعي من أجل السلام المستدام في سورية والذي سيخفف من معاناة شعبها، ويساعد على توجيه مسارها نحو مستقبل جديد، يجب أن يتم بمشاركة فعالة من جانب جميع أجزاء وقطاعات المجتمع، ولا سيما النساء والشباب باعتبارهم من عوامل التغيير لتحقيق السلام والتقدم والرفاه للجميع.

**السيد إيبو** (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يثني وفد بلدي على السيدة روزماري دي كارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسيد راميش راجاسينغام، مدير شعبة التنسيق التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على إحاطتيهما المفصلتين عن العملية السياسية والحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية.

فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، لا يزال بلدي يشعر بالقلق إزاء الإحصاءات المفزعة الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التي تبين أن هناك ١١,٧ مليون سوري بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في بلدهم، وكذلك يوجد ٥,٧ مليون لاجئ سوري في الدول المجاورة. وإلى جانب ذلك، ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أيضا، هناك عشرات الآلاف من المشردين داخليا، بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن، يعانون من محنة هائلة. أما الأشخاص المشردين داخليا في مخيم الهول في الشمال الشرقي الذي يأوي معظم الأشخاص الفارين من الجيب الأخير لمقاومة الدولة الإسلامية، فقد ارتفع عددهم من ٧٢١ ٩ شخصا في كانون الأول/ديسمبر إلى ٤٨٠ ٧٠ شخصا في

آذار/مارس. وتشير التقديرات إلى أنه منذ ١٦ آذار/مارس، تُوفي في المخيم أو بالقرب منه أكثر من ١٣٠ شخصا، ٨٠ في المائة منهم كانوا من الأطفال، ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، سُجلت حوالي ٢٠٠ حالة وفاة في محافظة إدلب، وقع ٩٠ منها في شهر شباط/فبراير وحده بما في ذلك ٤٠ طفلا.

فيما يتعلق بالشواغل التي تتطلبها هذه الإحصاءات، رحّب بلدي بمؤتمر المانحين الثالث وموضوعه دعم مستقبل سورية والمنطقة، وقد انعقد في بروكسل في الفترة من ١٢ إلى ١٤ آذار/مارس. لقد جمع ٧ مليارات دولار من أصل مبلغ ٨,٨ مليار دولار لازم لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية التي تنسقها الأمم المتحدة والخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات. إنها بلا شك تمثل دفعة للأشخاص المنكوبين في الجمهورية العربية السورية وجيرانها. ولذا يدعو بلدي جميع الأطراف المشتركة في العمليات العسكرية في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية إلى احترام القانون الإنساني الدولي فيما يتعلق بحماية المدنيين والبنية الأساسية للمستشفيات. وأود أن أشير إلى أن وضع العقبات أمام حرية تنقل الأشخاص والبضائع، وانتهاك حقوق المشردين، تشكل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي، وتخضع للملاحقة القضائية.

إذ أنتقل الآن إلى العملية السياسية، فإن كوت ديفوار ترحب بالجهود الدؤوبة التي ما فتئ يبذلها السيد غاير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، منذ توليه منصبه في ٧ كانون الثاني/يناير من أجل التوفيق بين مواقف الجهات المعنية. نحن نؤيد تماما الأولويات الخمس التي حددها في إحاطته الإعلامية التي قدمها إلى مجلس الأمن في ٢٨ شباط/فبراير (انظر S/PV.8475). ويتفق وفدي معه على أنه ينبغي تعميق الحوار مع الحكومة السورية والمعارضة والمجتمع المدني، لا سيما من خلال هيئة التفاوض السورية. هذا النهج، الذي يتألف من اجتماعات مباشرة مع جميع الأطراف، من شأنه أن يساعد على بناء الثقة ويعيد السوريين إلى طاولة المفاوضات. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بالمشاورات التي ما برح يجريها فريق السيد بيدرسن طوال الشهرين الماضيين مع أكثر من ٢٠٠ شخص من أصحاب المصلحة السوريين، من المجتمع المدني، وفي الشتات. وبالمثل، مكنته الزيارتان اللتان قام بهما إلى دمشق، وكانت الأخيرة في ١٨ آذار/مارس، من تبادل الآراء مع السلطات السورية بشأن تشكيل اللجنة الدستورية المكلفة بوضع دستور جديد.

إنّ الهزيمة العسكرية المعلنة التي مُني بها تنظيم داعش تمنح أطراف الصراع فرصة لإسكات بنادقهم إلى الأبد والمشاركة على محمل الجد في التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة من خلال الحوار البناء، استنادا إلى أحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وعمليتي أستانا وسوتشي التكميليتين.

في الختام، تدعو كوت ديفوار مجددا الأطراف المتحاربة إلى الحفاظ على وقف إطلاق النار في منطقة إدلب المنزوعة السلاح والسماح بدون عوائق بإيصال المعونة إلى السوريين المحتاجين، وفقا للقانون الإنساني الدولي. أخيرا، نود أن نحث الأطراف السورية على الاتفاق على إنشاء اللجنة الدستورية كي تقوم بصياغة الدستور الجديد بغية إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

**السيد نيبنزيا** (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيدة دي كارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسيد راجاسينغام، مدير شعبة التنسيق التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما.

لقد حدثت تغييرات كبيرة في الحالة العسكرية والسياسية في الجمهورية العربية السورية. وكان ذلك بفضل القضاء على التهديد الإرهابي في معظم أنحاء البلد، واستعادة سلطة الحكومة الشرعية، وانخفاض مستوى العنف بدرجة كبيرة. وتُبذل حاليا جهود حثيثة لإعادة بناء الهياكل الأساسية، وعودة الحياة الطبيعية إلى المناطق المحررة. وغني عن القوى أنه من السابق

لأوانه الكلام عن انتهاء الصراع السوري، لأنه يوجد عدد من القضايا الخطيرة يتعين حلها أولا.

باديء ذي بدء، يجب أن نواصل دعم جهود المبعوث الخاص غاير بيدرسن لإعطاء دفعة جديدة للتوصل إلى تسوية سياسية في سورية. وتقوم لجنة أستانا الثلاثية بتيسير عمل المبعوث الخاص، وتقدم إسهامها في المسار السياسي. إنّ العمل على إطلاق اللجنة الدستورية والبدء بالعملية السياسية ما هو إلا عنصر واحد من جهودنا المشتركة لتسوية النزاع السوري. وسيكون من المهم الاستمرار في اتخاذ الخطوات الرامية إلى مكافحة خطر الإرهاب وتوسيع نطاق التهدئة في جميع أنحاء سورية. وفي ذلك الصدد، يتعين علينا أن نكون حذرين بألا يحيد بصرنا عن نقطتين.

أولا، فيما يتعلق بالحالة في إدلب. نحن ملتزمون بتنفيذ جميع أحكام المذكرة الروسية – التركية الصادرة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. إننا نتفهم الشواغل المتعلقة بالتهديدات التي يتعرض لها المدنيون هناك. ومع ذلك، من الواضح للجميع أن الحالة في ذلك الجزء من سورية يسير في الاتجاه الخطير. إذ أن المجموعة الإرهابية التابعة لهيئة تحرير الشام تسيطر على ٩٠ في المائة تقريبا من المحافظة. ويواصل الإرهابيون هجماتهم الاستفزازية على القوات الحكومية. فمنذ بداية العام، سُجلت ٤٦٠ حادثة، أودت بحياة ٣٠ شخصا وجرحت حوالي ١٠٠ شخص آخرين. ويساورنا بالغ القلق إزاء المعلومات الجديدة التي تبين أن مقاتلي هيئة تحرير الشام، وبمساعدة ذوي الخوذ البيض الشائنين، يستعدون لوضع سيناريوهات جديدة باستخدام مواد سامة. ففي ٢٣ آذار/مارس، تلقينا معلومات تفيد بأن المتطرفين يطلقون قذائف محشوة بالمواد الكيميائية في القرى الواقعة شمال مدينة حماة، مما نجم عن ذلك إصابة عدة أشخاص بجروح.

إن هذه الحالة الراهنة لا يمكن استمراراها. إن لم نفعل شيئا سوى متابعة الحالة، فإن إدلب ستصبح مصدرا للتهديدات الإرهابية المستمرة لسورية وجيرانها في المنطقة والدول الأخرى. إن التظاهر بأن جبهة النصرة قد أصبحت فجأة جزءا من المعارضة المعتدلة لن ينجح أيضا، علينا أن لا ننسى بأنه لا يزال يوجد في المحافظات هيكل كبير للإرهاب الدولي. ومن قبيل الصدفة، أعرب العديد من المتكلمين عن قلقهم إزاء تصعيد التوترات في إدلب، بينما نسينا تماما حقيقة أن المدنيين، في الوقت نفسه، يموتون نتيجة ضربات التحالف في الباغوز ودير الزور. لم نسمع أي شخص يدعو إلى إنهاء الحالة في تلك المنطقة، على الرغم من أن ما أجبر الناس على الذهاب إلى مخيم الهول لا يمكن وصفه بأي شيئ سوى أنه كارثة إنسانية واسعة النطاق. لقد حان الوقت لإسقاط المعايير المزدوجة. فهل يوجد هناك أي فرق بين تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة؟ وإذا كان أي شخص يعتقد ذلك، فإنه مضلل به.

أما النقطة الثانية، فكما اظهر لنا التاريخ، أن العودة إلى الحياة الطبيعية بشكل مكثف في سورية تجري في الأماكن التي تمت فيها استعادة سلطة الحكومة الشرعية. وفي هذا السياق، فان الاحتلال غير المشروع لأجزاء مختلفة من البلد، بما في ذلك الجزء الشمال الشرقي وفي منطقة التنف، لا يؤدي فقط إلى عدم التوصل للتسوية، بل يقوض أفاقها. لقد ناقشت في السابق منطقة التنف، وأود أن اشدد على أن الوضع في جنوب سورية في منطقة مخيم الركبان، لا يزال صعبا للغاية. واستجابة للنداءات الإنسانية، أعطت الحكومة السورية موافقتها على دخول قافلتين إنسانيتين، ولكن الحقيقة الماثلة هي أن إبقاء عشرات آلاف في مخيم مؤقت يتلقون مساعدة إنسانية هزيلة ومتقطعة يمثل ببساطه حالة غير إنسانية. لقد أظهرت دراسة استقصائية لسكان مخيم الركبان أن الأغلبية الساحقة منهم تريد مغادرة المخيم ولكنهم لا يستطيعون ذلك.

ومنذ أيار/مايو ٢٠١٨، تمكن حوالي ٨٠٠ سوري من الخروج من مخيم الركبان والعودة إلى ديارهم، وقد دفع كل منهم

٣٠٠ دولار لجماعة ”مغاوير الثورة“ من أجل الحصول على حريتهم. والحل الأكثر استدامة هو إعادة التوطين. وفي هذا الصدد، فتحنا ممرين إنسانيين للسماح بخروج الناس، وأعدت الحكومة السورية أيضا ستة أرتال من الحافلات المريحة الجاهزة للذهاب مباشرة إلى الركبان في أي لحظة لإجلاء ٤٠٠ ٢ شخص دفعة واحدة إلى الأماكن التي يختارونها. والظروف في اللاذقية والخالدية والعمارة وحمص ومهين وفي ناحية القريتين وتدمر وضواحي دمشق وحلب تمكن من استيعاب أكثر من ٠٠٠ ٣٥ شخص بشكل ملائم.

وفي ٢٦ آذار/مارس، بدأت القوات العسكرية الروسية مناقشات منسقة عند نقطة تفتيش جليب لوضع تدابير تدريجية للسماح بخروج الناس من مخيم الركبان، بحضور ممثلين عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وجمعية الهلال الأحمر السورية والسلطات السورية. وكذلك شارك شيوخ من القبائل الموجودة في المخيمات في المناقشات. ودعونا زملاءنا الأمريكيين، ولكنهم رفضوا الحضور أو السماح للمشاركين في الاجتماع بدخول ما يسمى بالمنطقة الأمنية في محيط بلدة التنف. ومع ذلك، فإننا نعتزم مواصلة حوارنا بشأن الركبان مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأردن، دون شروط مسبقة ودون تسييس الجوانب الإنسانية للمسألة. ونعتقد أنه لا بد من كفالة وتنفيذ الحقوق القانونية لجميع اللاجئين والنازحين السوريين في العودة إلى ديارهم.

ومن حيث المبدأ، ينبغي إعادة النظر في نموذج المساعدة الإنسانية في سورية نفسه. وقد كان مؤتمر بروكسل الثالث مهما من حيث جمع الموارد المالية، ولكن من دون مشاركة الحكومة السورية، سيكون من المستحيل حل المشكلات الإنسانية للبلد. ونحث المنظمين على إعادة النظر في نهجهم. ونشدد على أهمية وضع حد نهائي للمخططات المناهضة للنظام أيا كان شكلها الذي يُروج له. وندعو الجميع مره أخرى إلى إدراك مدى الضرر الذي يلحق بدمشق جراء الجزاءات الانفرادية التي يفرضها عليها العديد من الدول الغربية، لأنها لا تؤدي إلا إلى تفاقم الوضع الإنساني في سورية وإلى معاناة الناس العاديين. وعلاوة على ذلك، فإن هذه السياسات تتعارض مع منطق العمل الإنساني. والنتيجة هي أنه على الرغم من أنه يجري تقديم المساعدة بيد، فإن اليد الأخرى تعرقل إمكانيات استغلال وتعزيز القدرات الوطنية في البلد من أجل مساعدة الشعب السوري. ويمكننا أن نبدأ بالإفراج عن الأموال المخصصة للاحتياجات الإنمائية السورية من خلال المؤسسات المالية الدولية الكبرى.

لقد حان الوقت لوقف التكهنات بشأن اللاجئين. ويجب أن تكون عودتهم طوعية. ونحن جميعا نعلم أن معظم السوريين يرغبون في العودة إلى وطنهم. والحكومة السورية مستعدة لتقديم الضمانات الضرورية. وتدفق اللاجئين السوريين العائدين إلى أماكن إقامتهم الدائمة في سورية يتزايد باستمرار. وفي بداية آذار/مارس، زار سورية وفدٌ برئاسة السيد فيليبو غراندي، المفوض السامي لشؤون اللاجئين. وبالإضافة إلى الاجتماع مع القيادة السورية في دمشق، تمكن ممثلو الأمم المتحدة من زيارة الأماكن التي عاد إليها السوريون في محافظتي حمص وحماة. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال هذه الفرصة المباشرة لإجراء محادثات مع السوريين، رأى ممثلو الأمم المتحدة بأنفسهم أن العائدين يعيشون في ظروف طبيعية، ولم يعربوا عن أي شكاوى بشأن ظروف عودتهم.

ونقترح الانخراط في جهد مشترك نزيه لاستعادة الاستقرار في سورية، ليس من خلال التصدي لخطر الإرهاب فحسب، بل من خلال إعادة بناء اقتصاد البلد. وروسيا تقدم إسهامها. فبمساعدتنا، أعيد بناء أكثر من ٠٠٠ ٣١ منزل و ١٤٨ مرفقا طبيا و ٨٣٦ مؤسسة تعليمية وجرى إصلاح أكثر من ٠٠٠ ١ كيلومتر من الطرق. ويمكننا معا إنهاء الأعمال العدائية والتركيز

على دفع العملية السياسية قدما، مما سيمكن من بدء المصالحة الوطنية في سورية.

**السيد ميثا – كوادرا** (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر رئاسة المجلس على عقد جلسة اليوم، والسيدة روزماري ديكارلو والسيد راميش راجاسينغهام على إحاطتيهما الشاملتين واللتين وصفا فيها سيناريو يتطلب اهتماما عاجلا من مجلس الأمن. وتنوه بيرو بالجهود القيمة التي يبذلها كل من مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين في ولايتيهما لوضع حد للنزاع المدمر في سورية والتخفيف من وطأة المعاناة البشرية.

دخل النزاع المسلح في سورية عامه التاسع، ولا يمكن لبيرو إلا أن تدين بقوة التدهور الخطير للحالة الإنسانية في البلد والهجمات المتعمدة على المدنيين، التي أسفرت عن مقتل أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص وتشريد ١١ مليون شخص داخل سورية وخارجها. ونلاحظ مع القلق أن التغيير في ميزان القوى الذي شهدناه في الأشهر الأخيرة لم ينعكس بعد في وقف دائم للأعمال العدائية، بينما لا تزال هناك قيود على تقديم المساعدة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها ويعتمد عليها ١٣ مليون سوري. ونلاحظ بعين القلق احتمال زيادة تصعيد العنف في شمال غرب سورية، ولا سيما في إدلب، نتيجة للأعمال التي تقوم بها المنظمات الإرهابية الموجودة هناك وتكثيف الغارات الجوية، التي لا تميز بين المقاتلين والسكان المدنيين.

وفي ظل تلك الظروف، ندعو الحكومة السورية وجميع المشاركين في النزاع إلى منع حدوث مزيد من التدهور، وهو ما يعني أساسا الحفاظ على وقف إطلاق النار المتفق عليه بين تركيا وروسيا في أيلول/سبتمبر الماضي. ونود أيضا تركيز الاهتمام على المناطق الشرقية من البلد، التي اضطر عشرات الآلاف من المدنيين للفرار إليها من وطيس الاشتباكات ضد فلول تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وفي هذا الوقت، نؤكد على الحاجة الملحة إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية لأكثر من ٧٠ ٠٠٠ شخص من النازحين الذين يعيشون في مخيم الهول، وتزويدهم بالموارد المالية اللازمة للتكيف مع احتياجاتهم. وبالمثل، فإننا نشجع على إرسال مساعدات جديدة ومستمرة من قبل الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى إلى الركبان لتقديم المساعدة وإجراء تقييمات شاملة للاحتياجات الإنسانية. ونحث، في الوقت نفسه وبأقصى قدر من الاستعجال، على تشجيع إيجاد حلول شاملة تلبي رغبة ٩٥ في المائة من سكانه في العودة إلى ديارهم بشكل آمن وكريم. ونود أيضا أن نرحب بالتبرعات السخية المقدمة من البلدان المانحة في مؤتمر بروكسل المعقود مؤخرا، والتي من شأنها أن تساعد على التخفيف كثيرا من أوجه النقص التي تسببت في معاناة كبيرة للسكان السوريين وأن تسهم في إعادة بناء البلد، وهي مسألة تمس الحاجة إليها.

ومع ذلك، يجب أن نضع في اعتبارنا أن التوصل إلى حل سياسي يضع الأسس اللازمة لتحقيق السلام المستدام في سورية هو وحده الكفيل بجعل التغلب على الكارثة الإنسانية التي ما زالت تؤثر على سكانها أمرا ممكنا. ويجب أن يحترم هذا الحل سيادة سورية وسلامتها الإقليمية ووحدتها. ولذلك، نلاحظ مع الارتياح الفحوى البناءة للاجتماعات المعقودة في الأسابيع الأخيرة بين المبعوث الخاص والجهات المعنية صاحبة المصلحة، والتي نأمل أن تنعكس في إحراز تقدم جوهري في العملية السياسية على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

أخيرا، نرى أن من الضروري تحقيق نتائج ملموسة في القريب العاجل فيما يتعلق بإنشاء لجنة دستورية تمثيلية وشاملة للجميع، وكذلك فيما يتعلق بإطلاق سراح السجناء وتحديد هوية الأشخاص المفقودين واستعادة رفات الموتى، باعتبارها

تدابير هامة لبناء الثقة والمصالحة من أجل تحقيق السلام في سورية.

**السيد شهاب** (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيلة الأمين العام ديكارلو والمدير راجاسينغهام على إحاطتيهما. ويود وفد بلدي أيضا أن يهنئ السيدة خولة مطر على تعيينها نائبة المبعوث الخاص إلى سورية. ونتمنى لها كل التوفيق في تنفيذ ولايتها.

يسر إندونيسيا أن تعلم باستمرار المناقشات والحوار بين المبعوث الخاص بيدرسن وأطراف النزاع ذات الصلة. وكما ذكر السفير بيدرسن في هذه القاعة في الشهر الماضي (انظر S/PV.8475)، فإن بناء الثقة مع الأطراف أمر مهم في الواقع. ولذلك، يؤيد وفد بلدي تأييدا تاما النهج الذي يتبعه المبعوث الخاص في إجراء حوار مستمر. وبالنسبة لإندونيسيا، فإن ذلك شرط لا غنى عنه لإحراز أي تقدم في المستقبل.

وإذ يدخل النزاع عامه التاسع، من المهم أكثر من أي وقت مضى دفع العملية السياسية إلى الأمام، وفقا لبيان جنيف (S/2013/522، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وتعتقد إندونيسيا أن إيجاد حل سياسي عن طريق التفاوض هو السبيل الوحيد لإحلال السلام الدائم في سورية. وسيزيد غياب الحل السياسي من تدهور الوضع الإنساني في سورية. ويود وفد بلدي أن يعرض ثلاث نقاط ذات صلة تتمثل في: الحاجة إلى احترام سيادة سورية والحاجة إلى وجود التزام سياسي قوي والحاجة الملحة لمعالجة الوضع الإنساني في مخيم الهول وفي الركبان وإدلب.

أولاً، تحث إندونيسيا المجتمع الدولي على الاحترام الكامل لسيادة الجمهورية العربية السورية وسلامتها الإقليمية، وإعادة تأكيده التزامه بذلك. وهذا هو الأساس الجوهري المطلوب لمساعدة الشعب السوري بشكل فعال. ويمثل ذلك أيضًا ضرورة وليس خيارًا. وعلاوة على ذلك، فإن إطلاق عملية سياسية يقودها السوريون ويمسكون بزمامها ليس مجرد شعار، بل إنها يجب أن تكون عملية من شأنها أن تؤدي إلى تسوية سياسية دائمة للأزمة. وندرك تمام الإدراك تعقيد الأزمة وأن تجاهل العناصر المبدئية المتمثلة في السيادة والسلامة الإقليمية سيعقد الوضع. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا رفض إندونيسيا القوي لإعلان الولايات المتحدة اعترافها بمرتفعات الجولان كجزء من إسرائيل، كما أوضح نائب وزير خارجية بلدنا في جلسة الأمس (انظر S/PV.8489).

ثانيا، هناك حاجة ماسة إلى التزام سياسي قوي من جانب جميع الأطراف بالعمل معا والشروع تدريجيا في العملية السياسية. وترى إندونيسيا أن إنشاء لجنة دستورية متوازنة وشاملة للجميع وذات مصداقية هو مرحلة مهمة من العملية، ولكن وفد بلدي يعتقد أيضاً أن بدء عملية محسوبة ودقيقة أمر ضروري لإرساء أساس متين. ونحن نؤيد عمل المبعوث الخاص فيما يخص تيسير وضع اللمسات الأخيرة على النظام الداخلي للجنة وتشكيلها. وأكرر أن هذه ليست بالمهمة السهلة، ولكنها قابلة للتنفيذ.

ثالثًا، تشعر إندونيسيا بقلق عميق إزاء الوضع الإنساني في سورية، وتشدد على الحاجة الملحة لمعالجة وتخفيف معاناة ملايين الأشخاص المحتاجين على وجه السرعة. ويقيم أكثر من ٧٠ ٠٠٠ نازح في مخيم الهول، ويشكل النساء والأطفال نسبة ٩٠ في المائة منهم. ويعاني أغلب الناس من سوء التغذية، في ظل عدم وجود مساعدة طبية كافية. وخلال الأشهر الأربعة التي مرت منذ شهر كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٨، وصل قرابة ٦٠ ٠٠٠ إلى مخيم الهول، وتجاوز المخيم طاقته الاستيعابية. ونأمل أن نرى إنشاء ٤ ٠٠٠ مأوى إضافي وأن يتم تنفيذ استجابات أخرى تتعلق بالأمن الغذائي والمياه والصرف الصحي، وكذلك تقديم الخدمات الصحية.

وفي الركبان، أثلج صدورنا وصول قافلة المساعدة الإنسانية الثانية إلى هناك في شهر شباط/فبراير، ونتطلع إلى وصول القافلة التالية لآلاف اللاجئين في الركبان. وفيما يتعلق بعمليات الإجلاء المحتملة من الركبان، واستناداً إلى نتائج الدراسة الاستقصائية للنوايا، تود إندونيسيا أن تؤكد أهمية كفالة عودة آمنة وطوعية للاجئين والمشردين. ويجب على جميع الأطراف العمل معًا من أجل إعادة بناء سورية من خلال عملية إعادة إعمار ثابتة. وتود إندونيسيا أيضًا أن تؤكد الحاجة إلى الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار واحترامه في إدلب من أجل منع حدوث مأساة إنسانية أخرى. ويحيط وفد بلدي علما بالتعهدات المقطوعة خلال مؤتمر بروكسل الثالث لدعم مستقبل سورية والمنطقة، ويؤكد أهمية ضمان التوزيع السليم للتمويل على المحتاجين.

في الختام، تتشاطر إندونيسيا رأي الأمين العام، الذي أعرب عنه في بيانه المؤرخ ١٥ آذار/مارس، والمتمثل في أنه يقع حقا على كاهل المجتمع الدولي التزام أخلاقي بدعم السوريين لكي يوحدوا رؤيتهم لمستقبلهم. كما أن من واجب المجلس دعم جميع السوريين في تقرير مستقبلهم، مستقبل ينعمون فيه بالاستقرار والسلام.

**السيد إسونو مبينغونو** (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن شكر وفد بلدي للسيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، والسيد راميش راجاسينغهام، مدير شعبة التنسيق في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على تزويدنا بآخر المستجدات بشأن التطورات الأخيرة في الجمهورية العربية السورية. وندرك أن جهودهما والعمل الذي يقومان به مع فريقيهما هدفهما التوصل إلى حل دائم للنزاع.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية، لم تغير حكومة غينيا الاستوائية موقفها من ضرورة الامتثال للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وستواصل دعم عملية التفاوض الحالية التي يقودها الشعب السوري تحت رعاية الأمم المتحدة. ونحن ندرك أنه لا يزال من الصعب تحديد مواعيد تشكيل اللجنة الدستورية وبدء عمل اللجنة. ولذلك، نحث الأطراف، لا سيما السلطات السورية، على اتخاذ جميع التدابير اللازمة وإعطاء الأولوية لتعاونها مع المبعوث الخاص والتعجيل على نحو نشط بالانتهاء من تلك العملية.

وكما ذكرنا مؤخرا، من الضروري أن تنتقل جميع الأطراف إلى مرحلة نشطة من مفاوضات السلام. ولا ينبغي ألا تكون هناك تأخيرات أخرى في تشكيل اللجنة الدستورية، ولا ينبغي أن يؤدي الجمود في مفاوضات جنيف إلى انهيار عملية أستانا. ونشجع المبعوث الخاص مرة أخرى على مواصلة استكشاف جميع الفرص للتغلب على العقبات التي تعترض تشكيل اللجنة، بحيث يمكن عقد اجتماعها الأول دون مزيد من التأخير. وبينما نأمل أن يسهم الاجتماع المقبل بشأن سورية في أستانا، المقرر عقده في شهر نيسان/أبريل، في دفع المفاوضات قدما بشأن تشكيل القائمة الثالثة الوسطى من الأعضاء وذلك في إطار المشاورات التفصيلية مع المبعوث الخاص، ستواصل غينيا الاستوائية تأكيد التزامها الكامل بالحل السلمي للأزمة السورية في إطار القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وفيما يتعلق بالوضع الإنساني، تعتقد حكومتي أنه من الضروري إبقاء سورية على رأس جدول الأعمال الدولي وتقديم الدعم المالي لذلك البلد، حيث عانى ما يقرب من ١٢ مليون بريء من الفظائع وامن لآثار الجانبية الأخرى للحرب خلال السنوات الثماني الماضية.

ونرحب أيضًا بعقد مؤتمر بروكسل الثالث بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة، الذي نجح في جمع ما يقرب من ٧ بلايين دولار كمساعدة لتمويل خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لسورية والمنطقة.

وفي مواجهة الهجوم الدموي في الباغوز، الذي يشكل آخر معقل لتنظيم الدولة الإسلامية في سورية، لا يسع غينيا الاستوائية سوى دعوة الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس وإعطاء الأولوية لحماية المدنيين، وفقًا للقانون الدولي الإنساني. ويجب أن نؤكد أن هذا الهجوم، الذي يشكل أحد أطول الهجمات وأشدها فتكا طيلة الصراع، قد أودى بحياة الآلاف من الناس، ليس من المقاتلين فحسب، ولكن أيضًا العديد من المدنيين. وفي هذا الصدد، فإننا نشدد على الحاجة إلى العمل الجماعي وتقديم المساعدة من قبل المنظمات الإنسانية الدولية ووكالات الأمم المتحدة لمنع تدهور الحالة في البلد.

وفي الوقت الذي نقدر فيه الجهود المبذولة لضمان وصول قافلة إنسانية ثالثة إلى مخيم الركبان، ما زلنا نصر على ضرورة إجلاء أكثر من ٤٠ ٠٠٠ شخص يعيشون هناك في ظل ظروف مروعة. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء الوضع في إدلب، وهذا هو سبب دعوتنا إلى تجنب استئناف الأعمال العدائية بأي ثمن ووضع الأساس لعودة آمنة وطوعية للاجئين إلى سورية. ويجب على جميع أطراف النزاع ضمان الوصول الإنساني الكامل إلى جميع شرائح السكان واحترام القانون الدولي الإنساني.

في الختام، نؤكد مرة أخرى أننا ندرك أن الوضع العسكري الميداني قد يتطور في أي اتجاه، ولكن ما هو واضح للجميع هو أن بدء عملية سياسية يقودها السوريون تحت رعاية الأمم المتحدة أمر ضروري لإحلال السلام.

**السيدة فان فليربرغ** (بلجيكا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسيد راجاسينغهام، مدير شعبة التنسيق بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما النيرتين.

فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، أشير إلى البيان الذي أدلى به ممثل ألمانيا بالنيابة عن المشاركين الثلاثة في القيام بالصياغة. ولذلك فإنني سأقتصر على بضع ملاحظات موجزة بشأن الحالة السياسية والحالة في الميدان.

أولا، يدخل النزاع السوري عامه التاسع، ونعرب عن دعمنا للمبعوث الخاص بيدرسن في جهوده لتنفيذ أهدافه الخمسة، كما أورد في إحاطته الأولى أمام مجلس الأمن (انظر S/PV.8475). ونرحب بالعمل الذي اضطلع به بشأن الأبعاد المختلفة للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وكما ذكرت في بياني الذي أدليت به الشهر الماضي، فإن بلجيكا ترى أن الحل الدائم الوحيد هو الذي يستند إلى بيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق) وإلى التنفيذ الكامل للقرار. ونشدد على الدور الذي يضطلع به المبعوث الخاص في سوتشي وندعم جهوده الرامية إلى تكوين لجنة دستورية تتسم بالمصداقية والتوازن والشمول وتمثيل الجميع، تتبع إجراءات وأساليب عمل واضحة، في أقرب وقت ممكن.

ونشير إلى أن القاسم المشترك لأهداف المبعوث الخاص هو بناء الثقة وتعميق الحوار من أجل المضي قدما بالعملية. بيد أن الثقة بين أطراف النزاع لن يتسنى تحقيقها دون النظر من خلال منظور العدالة. وكتدبير ملموس، ندعو جميع الأطراف إلى ممارسة نفوذها من أجل الإفراج عن الذين احتجزوا تعسفا.

وأشار المبعوث الخاص كذلك إلى أن جميع السكان السوريين يجب أن ينخرطوا ويشاركوا في الجهود المبذولة لبناء الثقة والسعي إلى تحقيق السلام. وقد شدد المؤتمر الثالث بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة، الذي عقد في بروكسل في آذار/مارس، على الدور الأساسي للمجتمع المدني. فالمجتمع المدني النشط المعترف به على الصعيد السياسي والذي يوضح حقه في التجمع وممارسة حرية التعبير يشكل العمود الفقري لأي مجتمع. وكذلك ركز المؤتمر الثالث بصفة خاصة على المرأة السورية. وإذ نرحب بلقاء المبعوث الخاص مؤخرا بالمجلس الاستشاري للمرأة، فإننا نشدد على الحاجة إلى المشاركة المجدية للمرأة السورية بحدود تمثيل لا تقل عن ٣٠ في المائة في جميع هيئات صنع القرار.

وندعو إلى وقف للأعمال العدائية على الصعيد الوطني من أجل ضمان حماية المدنيين. وكما أبرز غيري ممن تكلم قبلي، يساور بلجيكا كذلك قلق بالغ إزاء تصاعد العنف في إدلب. ومن الضروري أن تظل جميع الأطراف، بما فيها الدول الضامنة لمسار أستانا، ملتزمة التزاما تاما بالاتفاق الذي تم التوقيع عليه في أيلول/سبتمبر. لقد انتهت المعركة الأخيرة ضد تنظيم داعش، في دير الزور. غير أن نهاية داعش كمنظمة إرهابية تسيطر على رقعة أرض لا يعني نهاية التهديد الذي تشكله هذه الجماعة. فمن الضروري أن يظل المجتمع الدولي يقظا لتفادي عودته من جديد.

وأخيرا، أود أن أقول بضع كلمات عن إعادة التعمير. إن بلجيكا تؤيد موقف الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا. ولن نكون مستعدين للمساعدة في التعمير إلا عندما تكون هناك عملية انتقال سياسي شاملة وحقيقية وجامعة متفاوض عليها من قبل أطراف النزاع السوري على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢، جارية بجدية.

**السيد وو هايتاو** (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسيد راجاسينغهام، مدير شعبة التنسيق بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما.

إننا نشيد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والأطراف ذات الصلة على تيسير التوصل إلى حل سياسي، وتحسين الحالة الإنسانية في سورية. فقد تسببت سنوات من النزاع في سورية في بؤس لا يوصف لسورية وشعبها. الشعب السوري يتوق إلى أن يتحقق السلام في أقرب وقت ممكن حتى يتمكن من العودة وإعادة البناء واستئناف حياته في سكينة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على المسائل التالية، من أجل مساعدة الحكومة السورية والشعب السوري على تحقيق تلك الأهداف.

أولا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل الضغط من أجل عملية سياسية في سورية. وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز تنسيقها مع الحكومة السورية من أجل تيسير التعجيل بتشكيل لجنة دستورية تكون تمثيلية ومقبولة لدى الأطراف المعنية. ومن الضروري، في الوقت نفسه، أخذ الشواغل المشروعة للأطراف المعنية، بما فيها الحكومة السورية، في الاعتبار بطريقة متوازنة، بغية تحديد الشروع في إجراء عملية سياسية قادرة على البقاء ومستدامة. وينبغي لأعضاء مجلس الأمن الحفاظ على الوحدة والتكلم بصوت واحد دعما لعمل الأمم المتحدة والمبعوث الخاص للأمين العام.

ثانيا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل الكفاح ضد القوى الإرهابية. وينبغي له أن يعزز التعاون بشأن جهود مكافحة الإرهاب وأن يعتمد معيارا موحدا لمكافحة جميع المنظمات الإرهابية المدرجة في قائمة المجلس من أجل منع عودتها، الأمر الذي من شأنه أن يعرض للخطر المكاسب الأمنية التي تحققت بشق الأنفس على الأرض. ففي إدلب، هناك دلائل تشير إلى عودة المنظمات الإرهابية التي من شأنها أن تهدد الأمن والاستقرار في سورية؛ ويجب ألا نغض الطرف عنها. وتدعم الصين الجهود التي تبذلها الأطراف المعنية لإيجاد حل مناسب للحالة في إدلب.

ثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين الحالة الإنسانية. وينبغي له تعزيز المساعدة التي يقدمها إلى البلد على أساس الاحتياجات الإنسانية على الأرض. ويتعين إجراء العمليات ذات الصلة بما يتفق اتفاقا تاما مع القرارات ذات الصلة، وعلى أساس احترام السيادة السورية. تولي الصين اهتماما وثيقا للمسألة الإنسانية في سورية – فقد قدمت للشعب السوري، بمن فيهم اللاجئون السوريون خارج الحدود السورية، إمدادات إنسانية طارئة ومساعدة نقدية بلغت ٧٧٠ مليون يوان، من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف.

رابعا، ينبغي للمجتمع الدولي إيجاد حل مناسب لمسألة اللاجئين والمضي قدما في إعادة الإعمار. فالتحسين الجذري

للحالة الإنسانية في سورية يتطلب أن يقدم المجتمع الدولي دعما فعالا للحكومة السورية والشعب السوري لإعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي من أجل تهيئة الظروف الملائمة لعودة اللاجئين والمشردين داخليا ومساعدة الشعب السوري على إعادة بناء الثقة واستئناف الحياة الطبيعية. ومن شأن عودة اللاجئين السوريين أن يساعد كذلك في تخفيف الضغوط التي تواجهها البلدان المضيفة.

وتدعم الصين جهود الأمم المتحدة في دورها كوسيط رئيسي لتيسير مشاركة الأطراف السورية في عملية سياسية شاملة للجميع من أجل التوصل إلى تسوية مقبولة للأطراف المعنية وتتوافق مع مبدأ القيادة السورية والملكية السورية وروح القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويجب احترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي سورية وسلامتها الإقليمية طوال تلك العملية برمتها. فما فتئت الصين تؤيد التوصل إلى حل سياسي للمسألة السورية، وتقف على أهبة الاستعداد لتعزيز الاتصال والتنسيق مع الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك الأمم المتحدة، من أجل الاضطلاع بدور إيجابي وبناء في دفع العملية السياسية إلى الأمام.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو والسيد راميش راجاسينغهام على إحاطتيهما الثاقبتين بوجه خاص. ومن جانبي، أود أن أعود إلى ثلاث نقاط توافقية تجمعنا – أولا، مكافحة الإرهاب؛ ثانيا، الحاجة إلى حماية المدنيين؛ وثالثا، تنفيذ حل سياسي.

أولا، تتمثل أولويتنا المشتركة في مواصلة مضافرة جهودنا لمكافحة الإرهاب في سورية وضمان احترام خطوط المواجهة من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني.

إن هزيمة داعش ميدانيا في سورية، التي أعلن عنها في ٢٣ آذار/مارس، بعد استعادة الرقة وسقوط الخلافة في العراق في أواخر عام ٢٠١٧، تمثل مرحلة جديدة وهامة في مكافحة تلك الجماعة الإرهابية. ومرة أخرى، نود أن نثني على شجاعة القوات الديمقراطية السورية وثباتها.

ولا يخطئن أحد. فكما أنه سيكون خطأ سياسيا فادحا أن نعتبر أن المأساة السورية باتت وراءنا، بالمثل سيكون سوء فهم خطير الاعتقاد بأن مكافحة داعش قد انتهت ويمكننا أن ننتقل إلى أمور أخرى.

إن هذا الانتصار الميداني ينبغي ألا يُنسينا جسامة التحديات التي نواجهها في جهودنا لمنع عودة داعش بشكل أو آخر. إن تلك الجماعة الإرهابية، رغم أنها توارت عن الأنظار، لا تزال لديها احتياطيات مالية كبيرة ولا تزال تشكل تهديدا. ولذلك، من الضروري الحفاظ على قدرة قوية على العمل ضدها ومواصلة جهودنا لتحقيق الاستقرار في المنطقة بأكملها من أجل توطيد الظروف لنصر دائم.

وفي هذا الصدد، فإن الإعلان عن بقاء وحدة عسكرية أمريكية في الجزء الشمالي الشرقي من البلاد هو نبأ سار. واستحواذ الجماعة الإرهابية هيئة تحرير الشام على كل منطقة تخفيف التوتر في إدلب تقريبا لا يزال مصدر قلق بالغ أيضا، كما ذكر العديد من زملائي. ويجب أن نفكر معا في هذه المسألة من أجل التصدي لهذا التهديد بطريقة منسقة، مع الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه من جانب روسيا تركيا وأقرته قمة اسطنبول. إن شن أي هجوم جديد ستكون له عواقب إنسانية مأساوية وسيؤدي إلى تشتت المقاتلين، ما يمكن أن يشكل تهديدا لأمننا جميعا.

إن تجدد القصف من جانب النظام وأنصاره في انتهاك لتلك الاتفاقات أمر يبعث على القلق الشديد في هذا الصدد، ونحن ندعوهم إلى التوقف. وفي السياق نفسه، تود فرنسا أن تؤكد هنا على أهمية وقف إطلاق النار على نطاق البلد، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وأي عمل عسكري قد يمس

الخطوط الأمامية الحالية من شأنه أن يعرض عملية السلام للخطر، ويزعزع استقرار سورية والمنطقة، ويعرض المكاسب التي تحققت في المعركة ضد الإرهاب للخطر. وسيكون الشعب السوري مرة أخرى هو الضحية الرئيسية.

الأولوية الثانية هي أولوية إنسانية، حيث لا يزال الوضع في سورية في هذا الصدد كارثيا. وندعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، الذي أود أن أُذكر بأنه غير قابل للتفاوض. وأشير هنا إلى أولويتين مطلقتين: فمن جهة، الحاجة الملحة إلى حماية المدنيين، بما في ذلك موظفي المساعدة الإنسانية والطبية، ومن جهة أخرى. ضرورة ضمان الوصول الفوري والآمن والشامل والمستدام ودون عوائق إلى جميع الأراضي السورية، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الإنساني الدولي. وعلى سبيل المثال لا الحصر، من غير المقبول أن يواصل النظام متعمدا عرقلة وصول المساعدات الإنسانية إلى الغوطة الشرقية والجنوب الغربي عقابا لسكان تلك المنطقة. وبالمثل، هناك حاجة ملحة لنشر قافلة مساعدات جديدة إلى مخيم ركبان؛ هذه أولوية آنية وحيوية.

وندعو جميع الجهات الفاعلة ذات التأثير إلى ممارسة الضغط على النظام لسماح بتلك القافلة وضمان وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ودون عوائق إلى المناطق التي استعادها. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تكفل عودة الأشخاص الذين نزحوا من ركبان وفقا للقانون الدولي الإنساني وبالتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة. ولا بد أيضا من تكثيف الاستجابة الإنسانية في الجزء الشمالي الشرقي من البلد بغية التعامل مع تدفق النازحين. وفرنسا تؤدي دورها كاملا في هذا الجهد، وقامت بصرف تمويل طارئ لا بأس به دعما للاستجابة الإنسانية في المنطقة.

إن دعم الشعب السوري والبلدان التي تستضيف اللاجئين يتطلب تعبئة مستمرة لجميع الجهات الفاعلة. وفي هذا الصدد، يتعين تنفيذ الالتزامات المتعهد بها خلال مؤتمر بروكسل الثالث المعني بدعم مستقبل سورية والمنطقة دون تأخير. وعلى المستوى الوطني، أعلنت فرنسا عن المساهمة بأكثر من بليون يورو للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١.

وفي هذا السياق، فإن الأولوية المركزية الثالثة هي أولوية سياسية. إن حلا سياسيا يستند إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق) هو وحده يمكن أن يفضي إلى استقرار مستدام في سورية والمنطقة. لقد أكدنا في مناسبات عدة أن اللجنة الدستورية، شريطة أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن تكوينها ونظامها الداخلي، يمكن أن تقدم إسهاما مفيدا في العملية السياسية.

وبشكل أعم، فإن المبعوث الخاص، غاير بيدرسن، يحظى بدعمنا الكامل في اتخاذ مبادرات بشأن تنفيذ جميع جوانب خريطة الطريق. وهذا يشمل عناصر ثلاثة: وقف إطلاق النار على المستوى الوطني؛ تنفيذ تدابير بناء الثقة التي تفضي إلى تهيئة البيئة الآمنة والمحايدة التي يتطلبها بيان جنيف؛ وإجراء انتخابات حرة وشفافة.

وفي هذا الصدد، فإن عزم المبعوث الخاص على العمل بشأن قضايا المحتجزين والمختفين يبدو مهما بوجه خاص بالنسبة لنا، ويتطلب دعمنا الكامل. والأمم المتحدة هي الهيئة الوحيدة التي يمكنها ضمان اتخاذ خطوات حقيقية في هذه المجالات ذات الأولوية. وبالمثل، من الواضح للجميع أن تقدما ملموسا في المجالات المذكورة آنفا هو وحده الذي سيمكن اللاجئين من التفكير في العودة إلى ديارهم. فالحالة السياسية والأمنية ليست مؤاتية بعد للعودة الطوعية للنازحين واللاجئين إلى سورية في ظل ظروف آمنة وكريمة، تحت رعاية الأمم المتحدة.

وفرنسا تشعر بقلق شديد إزاء التقارير عن الاعتقالات التعسفية للاجئين العائدين من قبل أجهزة الأمن السورية. وفي المناطق التي يستعيدها النظام، على وجه الخصوص، فإن هذه الممارسات تنتهك الاتفاقات ذات الصلة. ونشير إلى مسؤولية

روسيا، كضامن لهذه الاتفاقات، للضغط على النظام لكفالة احترام أحكامها.

إن تقدما لا رجعة عنه وذا مصداقية نحو إيجاد حل سياسي سيكون أمرا حيويا لإعادة بناء البلد وتطبيع العلاقات مع النظام ورفع الجزاءات. ومن الضروري والملح أن يلتزم النظام السوري بحسن نية بذلك الهدف.

وفيما يتجاوز الخلافات الحقيقية التي لا تزال قائمة بين أعضاء المجلس، تبين محاورات اليوم أيضا أن هناك تقاربا قويا في الآراء بيننا بشأن الأولويات الثلاث لمكافحة الإرهاب، والحتمية الإنسانية والسعي إلى حل سياسي شامل يستند إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وباسم فرنسا، أود أن أوجه نداء عاجلا: هيا بنا نوقف عمل الطيار الآلي ولنعمل بلا كلل من أجل البناء على هذا التقارب والتحرك معا صوب السلام. لم تعد هذه مهمة مستحيلة. ونعتقد أنه اليوم، ربما للمرة الأولى خلال ثماني سنوات، لدينا فرصة صغيرة لوضع حد للنزاع السوري. فلنغتنم هذه الفرصة معا، رغم الصعوبات الهائلة التي تنتظرنا؛ ليس لدينا لحظة واحدة نضيعها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية) (*تكلم بالفرنسية*): اسمحوا لي في البداية أن أقول بضع كلمات بالفرنسية.

أود أن أذكر أعضاء المجلس باقتباسات من مدير سابق لمتحف اللوفر، أندريه باروت، وعالم الآثار الفرنسي الشهير، شارل فيروود.

لماذا أشير إلى هذين الشخصين؟ لأن كلا منهما قال أمرا بالغ الأهمية عن سورية منذ وقت طويل. ومع ذلك ينبغي أن يتذكره الجميع اليوم. كان شارل فيرلو أول عالم آثار يفك شفرة الأبجدية الأوغاريتية – أول أبجدية يعرفها العالم – اكتشفت في ميناء أوغاريت القديم بجوار مدينة اللاذقية على الساحل السوري وكانت قد ألهمت أندريه باروتس بالتصريح التالي:

”إن لكل شخص متحضر وطنين – وطنه الأم وسورية“.

ويقودني ذلك إلى اقتباس آخر من ديدرو:

”إن السياسة ليست مزحة للتسلية، بل هي مسؤولية“.

(تكلم بالعربية)

يذكر السادة الزملاء المخضرمون في هذا المجلس أننا كنا نؤكد منذ اليوم الأول للحرب الإرهابية التي شنتها بعض حكومات الدول المعروفة على بلدي، أن الهدف الأساس من هذه الحرب هو تكريس الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وضمان استمرار هذا الاحتلال وفق أجندة تقودها الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أثبت قرار الرئيس الأمريكي الأخير اعتراف بما أسماه، وأقتبس ”السيادة الإسرائيلية“ على الجولان السوري المحتل وجاهة ما كنا نقوله دائما، وكشف حقيقة المخطط الموجه ضد بلادي بشكل خاص والمنطقة بأسرها بشكل عام. وهو مخطط إجرامي لم تترك فيه الإدارة الأمريكية وحلفاؤها وأدواتها في المنطقة أي وسيلة لا أخلاقية ولا شرعية إلا واستخدمتها لخدمة أجنداتها الرامية لنشر الفوضى والدمار في منطقتنا والعمل على تقسيمها على أسس دينية ومذهبية وعريقة لتكريس واقع جديد على غرار ذاك الذي فرضه المستعمرون السابقون في سايكس – بيكو ووعد بلفور، كل ذلك تحت ستار أفكار ونظريات شاذة روج لها بعض سياسييهم حول ”الفوضى الخلاقة“ و ”الشرق الأوسط الجديد“.

ولم تدخر دول المشروع الاستعماري الجديد أي جهد أو أداة سعيا منها لتحقيق تلك المخططات والغايات التي ذكرتها للتو، فأخرجت كل الأسلحة التي في جعبتها، والتي تراوحت بين تشويه الأديان وتشجيع تيارات المغالاة والتطرف والتكفير فيها، وممارسة الضغط السياسي والتضليل الإعلامي. ترافق ذلك مع تجميع وحشد ودعم الإرهابيين والمقاتلين الإرهابيين الأجانب وتنظيمهم في كيانات إرهابية متعددة التسميات والولاءات، أبرزها بالطبع تنظيما ”داعش“ و ”جبهة النصرة“ الإرهابيان، وشن أعملا عدوان ممنهجة على سيادة وسلامة أراضي بلادي من خلال اعتداءات انفرادية تارة وثلاثية تارة أخرى، وكذلك من خلال ”التحالف الدولي“ اللاشرعي الذي ارتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق المدنيين في بلادي، علاوة على فرض إرهاب اقتصادي جسدته التدابير القسرية الأحادية الجانب. كل ذلك بهدف إسقاط الدولة السورية ومؤسساتها الشرعية.

لقد أسفر التحالف اللاشرعي الذي غزا بغداد عام ٢٠٠٣ عن ظهور ”الزرقاوي“ متزعم تنظيم القاعدة في العراق، ومن بعده ”البغدادي“ متزعم تنظيم داعش الإرهابي. وأسفر التحالف ضد بلادي عن ظهور شخصية إرهابية أخرى هي ”الجولاني“ متزعم تنظيم ”جبهة النصرة“ الإرهابي. وبطبيعة الحال، فإن بغداد والجولان بريئتان من هؤلاء الإرهابيين وممن يشاطرهم فكرهم الظلامي التكفيري.

لاحظوا أيها السادة الزملاء أن مخابرات البنتاغون ابتدعت شخصية اسمها ”البغدادي“ لكي تسيء لبغداد الحضارة لبغداد التاريخ بعد غزوها وتدميرها. أما الآن فقد ابتدعوا شخصية أخرى تدعى ”الجولاني“ – نسبة للجولان السوري لكي يسيئوا لسورية وللجولان السوري المحتل. ليست صدفة: بغداد ”بغدادي“ جولان ”جولاني“، هذا الكلام ليس صدفة.

لم يقتصر الأمر على ذلك، إذ وظفت حكومات الدول المعادية لبلادي الوضع الإنساني والمعاناة الكبيرة التي تسببت بها ممارساتها العدائية للنيل من مصداقية الحكومة السورية ومحاولة الإساءة لسمعتها وللجهود الجبارة التي تبذلها لدعم وتمكين السوريين من تجاوز هذه الأوقات الصعبة. إن هذه الممارسة مستمرة وتتجلى بأحد أوجهها في استمرار احتجاز

القوات الأمريكية والتنظيمات الإرهابية التابعة لها، التي يسمونها ”مغاوير الثورة“ لآلاف المدنيين العزل على مدى ١ ٧٩١ يوما داخل مخيم الركبان في منطقة التنف المحتلة، ودون أي اكتراث لمعاناة هؤلاء المدنيين وأوضاعهم المعيشية الكارثية التي عاينتها الأمم المتحدة بنفسها. وتذكرون في جلسة الشهر الماضي، أن ممثلة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قد تحدثت وقالت بأنها: بعد دخول القافلة الإنسانية الثانية، قامت وكالات اللأمم المتحدة، ومن بينها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بإجراء إحصاء للسكان اللاجئين في التنف، وتبين للأمم المتحدة أن ٩٥ في المائة من هؤلاء اللاجئين يريدون مغادرة الركبان والعودة إلى قراهم ومدنهم – ٩٥ في المائة لماذا يبقيهم الأمريكان في مخيم الركبان؟

وفي هذا السياق نذكر بأن الحكومة السورية قد اتخذت كافة الإجراءات اللازمة لإجلاء محتجزي مخيم الركبان وإنهاء معاناتهم، ونطالب الأمم المتحدة ومجلس الأمن بإلزام كافة القوات الأجنبية اللاشرعية بالانسحاب الفوري واللامشروط من الأراضي السورية. كما نطالبهما بالضغط على الجانب الأمريكي للسماح لقاطني المخيم بحرية الحركة وضمان أمن وسلامة الطواقم الإنسانية ووسائل النقل التي ستعمل على إنهاء معاناة المدنيين وتفكيك المخيم.

وأؤكد اليوم، من على هذا المنبر، لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ولداعميها في الإدارة الأمريكية، أن رهانهم على استثمار الحرب الإرهابية والسياسية والاقتصادية التي شنوها على بلادي طيلة ثماني سنوات لإسقاط الدولة السورية وتقليص دورها العربي والإسلامي والإقليمي، هو رهان ثبت خطؤه.

أجدد التأكيد على استعداد سورية للاستمرار في التعاون مع المبعوث الخاص للأمين العام للنجاح في مهمته بتيسير الحوار السوري – السوري وذلك للوصول إلى حل سياسي يحقق مصلحة السوريين ويحافظ على سيادة سورية واستقلالها ووحدتها أرضا وشعبا، ويؤدي للقضاء على الإرهاب وإنهاء الوجود الأجنبي غير المشروع على الأراضي السورية. وهي في معظمها نقاط تتقاطع مع الخلاصة التي خلصت إليها السيد الرئيس.

كما تؤكد سورية على أن العملية السياسية يجب أن تتم بقيادة وملكية سورية فقط، وأن الشعب السوري هو صاحب الحق الحصري في تقرير مستقبل بلاده، وأن الدستور هو شأن سيادي بحت يقرره السوريون بأنفسهم، دون أي تدخل خارجي، وذلك وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بسورية.

ختاماً، تحدث الزميل الممثل الأمريكي في بداية حديثه عن قتل وحرق شاب يبلغ من العمر ١٣ عاماً، كما قال. هذا الكلام كذب وغير صحيح! لم يتم قتل ولا حرق شاب عمره ١٣ عاماً في بداية الأحداث في سورية، هذا كلام كاذب مردود على من قاله. والطفل إيلان كردي الذي ذكره، نعم، هو طفل سوري لكنه غرق على الشواطئ التركية بفعل عصابات التهريب التركية التي كانت تضع في كل زورق ٣٠٠ راكب بدلاً من ٥٠، ولذلك كان الناس يموتون في البحر الأبيض المتوسط، لكنهم كانوا يموتون بفعل عصابات التهريب التركية. أما الطفل عمران فكلّكم تعرفون أنه ظهر على الصفحة الأولى من صحيفة ”نيويورك تايمز“، وكان الاتهام بأن الحكومة هي التي قصفت حلب وأحرقت الطفل، ثم تبين لاحقاً أن كل هذا الكلام كذب. الطفل عمران ذهب مع أبيه إلى لاهاي وجنيف وشهد بأن كل ما شاهدتموه وسمعتموه كان تمثيلية ومسرحية، وأنهم أرغموه على الظهور بهذا المظهر، لونوا وجهه بألوان الدماء الحمراء لتبدو على أنها دماء، وقالوا له: افعل كذا وكذا وكذا. ثم شهد الطفل وأبوه بأن هذا الكلام كذب.

وبالنسبة للأشخاص الذين قتلوا في خان شيخون، كما قال الزميل الأمريكي، يعني الحقيقة كما يقول المثل العربي: إذا لم تستح فاصنع ما شئت! الجميع يعرفون أن بعثة التحقيق في ما جرى في خان شيخون لم تستطع أن تذهب إلى خان شيخون. البعثة رفضت الذهاب إلى خان شيخون. لم تعاين المكان، ولم تذهب بعثة الأمم المتحدة إلى خان شيخون رغم إصرارنا على هذا الكلام ومطالبتنا البعثة عشرات المرات بالذهاب إلى خان شيخون، ثم يأتي زميلنا الأمريكي ليستنتج بأن هناك من قُتل في خان شيخون بفعل هجوم الجيش السوري أو الحكومة، هو يسميه النظام كما يحب، هذا الكلام كذب.. عيب!

ثم قال إنه يريد أن يرسل قافلة مساعدات ثالثة إلى الركبان، وأنا قلت قبل قليل إن الأمم المتحدة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قد شهدا بأن ٩٥ في المائة من السوريين في الركبان يريدون الخروج من الركبان، فلماذا تنظيم قوافل مساعدات ثالثة ورابعة وخامسة؟ إلا – اللهم – إذا كان الغرض هو الإبقاء على هذا الوضع الشاذ والإبقاء على ابتزاز الدولة السورية والمجتمع الدولي للاجئين السوريين في الركبان. دعوهم يخرجوا! الحكومة السورية تريدهم أن يخرجوا من مخيم الركبان. السيارات جاهزة والهلال الأحمر السوري جاهز وكل شيء جاهز. اتركوهم يخرجوا وكفى ابتزازاً!

ثم إن الإدارة الأمريكية تفرض عقوبات اقتصادية ليس على سورية فحسب، وإنما على من يساعد سورية. آخر ما تفتّقت عنه ذهنية العقوبات الأمريكية هو أن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية أصدر بالأمس تعميماً جديداً يهدّد فيه السفن التي تنقل مساعدات إلى سورية بالحظر. وزميلنا الأمريكي يريد أن يرسل مساعدات إلى الركبان ويتباكى على الوضع الإنساني للسوريين، وفي نفس الوقت تحظر حكومته على السفن أن تنقل مساعدات إنسانية إلى سورية.

وفيما يخص المواقع التي حررتها ما تسمى بقوات سورية الديمقراطية ووراءهم الأمريكيين وأن داعش قد انتهت، هل يستطيع زميلنا الأمريكي أن يقول لنا أين قيادات داعش، أين هي هذه القيادات؟ إذا كان داعش قد انتهى فأين هي قيادات داعش؟ أين هذا ''البغدادي''؟ وأين العصابة التي تتبع له؟ أين مقاتلو داعش؟ ماذا حدث لهم؟ وأين التحقيق والمعلومات؟ ومن أين أتوا؟ ومن الذي أرسلهم؟ وأين المساءلة؟ من الذي سيسائل هؤلاء الإرهابيين – إرهابيي داعش – على ما فعلوه في سورية والعراق؟ ولماذا يتم إخفاء القيادات منهم؟ يأخذون القيادات ويضعونهم في مخيم خاص بإشراف الأمريكيين، لماذا هذا؟ ولماذا لا يتم تسليط الضوء على من هم هؤلاء الذين تم إيقافهم؟ وأين هذه القيادات؟ أم أن النية هي إعادة تدويرهم وإرسالهم إلى جبهة أخرى في مكان ما؟

كل هذه الأسئلة هي برسم الإجابة من الزميل الأمريكي. إن سورية هي ضحيّة لتلاعب مخابراتي تُشرف عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وقد قال هذا الكلام رئيس وزراء قطر السابق حمد بن جاسم، قال: نحن صرفنا ١٣٧ بليون دولار على تدمير

سورية بتعليمات من واشنطن. هكذا قال رئيس وزراء قطر السابق. القصة فضيحة، كفى!

*رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.*